مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية
قسم المحاسبة والمراجعة

العدد الأول – يناير ٢٠٢٠ – المجلد الرابع

أثر حجم وتدوير منشأة مراقب الحسابات على ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية والحقيقية دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د/محمد إبراهيم محمد راشد
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة الاسكندرية

ملخص البحث

استهدف البحث دراسة واختبار مدى وجود اختلاف جوهرى بين الشركات فى مستوى ممارسة إدارة الأرباح بشقيها؛ الشق المحاسبي من خلال الاستحقاقات الاختيارية، والشق الحقيقى من خلال الأنشطة المؤثرة فى مستوى التدفق النقدى غير العادى من النشاط التشغيلى، وذلك باختلاف مقاييس جودة المراجعة الخارجية ذات الصلة بمراقب الحسابات، وتحديداً؛ حجم منشأة مراقب الحسابات من ناحية، وتدوير منشأة مراقب الحسابات من ناحية أخرى.

وتطبيقاً على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية على مدار الفترة من ٢٠١٣عام ٢٠١٨، توصل الباحث إلى دليل تجريبى بشأن انخفاض مستوى إدارة الأرباح المحاسبية من خلال الاستحقاقات المحاسبية لدى الشركات التى تتعامل مع منشآت المراجعة كبيرة الحجم، حيث تم الاعتماد على نسبة ميلر كمؤشر لإدارة الربح المحاسبى لكل شركة على حده، بينما تم الاعتماد على اجمالى عدد عملاء كل منشأة مراجعة للتمييز بين المنشآت كبيرة الحجم وصغيرة الحجم. بينما لم يتبين للباحث وجود أى اختلاف بين الشركات فى مستوى إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية باختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، حيث تم الاعتماد على تقدير مستوى التدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة التشغيلية كمؤشر لإدارة الأرباح الحقيقية. من جانب آخر لم يتبن وجود أى اختلاف معنوى فى مستوى إدارة الأرباح، سواء المحاسبية أو الحقيقية، لدى الشركات التى قامت بتدوير منشأة مراقب الحسابات وذلك بين الفترة السابقة والفترة اللاحقة لعملية التدوير.

الكلمات المفتاحية: جودة المراجعة، حجم منشاة مراقب الحسابات، تدوير منشأة مراقب الحسابات، ممارسات إدارة الأرباح.

The Impact of Audit Firm's Size and Rotation on Accounting and Real Earning Management Practices An Empirical Study on Egyptian Listed Companies

Abstract

The research aimed to study and test whether there was a Significant Variances between the companies in the level of earrings management (EM) practice, whether accounting (Em) or real (Em), depending variances of the level of External auditing quality Measures, where the researcher focused on both the audit firm's size, and the turnover of the auditor.

Based on a sample of companies listed on the Egyptian Stock Exchange over the period from 2013 in 2018, there is an empirical evidence about significant variances between the companies in level of accounting (Em) through accruals according to Auditor's size. The Miller ratio was used as an indicator of accounting (Em) for each individual company, while the total number of clients of each auditor was relied upon as a proxy of auditor's size.

However, the researcher did not find any significant variances between the companies in the level of real (Em) due to the auditor's size. On the other hand, there was no significant difference in the level of both accounting (Em) and real (Em), for companies that changed the external auditor between the previous period and subsequent period of the hiring a new auditor.

Keywords: Audit Quality, Audit Firm Size, Audit Firm Rotation, Earning Management Practices.

١- مقدمة البحث

تتمثل أهمية مهنة المحاسبة فى مسئوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع بشكل عام، من حيث ما تحققه من أثر منشود لدى أصحاب المصلحة بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص، فيما يتعلق بمدى مصداقية وعدالة تمثيل القوائم المالية للشركات فى إطار المعايير المحاسبية المطبقة (عيسى، ٢٠٠٨). وعلى الرغم من نجاح المعايير المحاسبية الدولية والإقليمية فى تنظيم الممارسة المحاسبية والحد من فرص التأثير الدفترى والشكلى على المعلومات المحاسبية، إلا أنه يظل هناك العديد من الممارسات المتاحة أمام المديرين والتى من شأنها التأثير المتعمد على الأرباح المحاسبية من أجل توجيه قرارات أحد أو بعض الأطراف من أصحاب المصالح (أبو المكارم، ١٩٩٧؛ Healy and Waklen, 1999).

ويختلف أسلوب إدارة الأرباح الذى قد يمارسه عميل المراجعة فيما بين إدارة الأرباح المحاسبية وإدارة الأرباح الحقيقية. فتعتمد إدارة الأرباح المحاسبية على قدرة الإدارة على التحكم فى اختيار السياسات المحاسبية وإجراء التقديرات المحاسبية لما لها من تأثير مباشر على أرصدة الاستحقاقات المحاسبية، وتأثير غير مباشر على نتائج التحليل المالى للمعلومات المحاسبية الواردة فى القوائم المالية. بينما تعتمد إدارة الأرباح الحقيقية على قدرة الإدارة على التحكم فى توقيت اتخاذ وتنفيذ القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التى لها انعكاس أيضاً على أرصدة القوائم المالية (Zgarni and Halioui, 2016).

ويعتقد الباحث أن تعدد الدوافع الإدارية تجاه ممارسة إدارة الأرباح تفتح العديد من المجالات للبحث والدراسة. إلا أنه يمكن التفرقة بين الدوافع الانتهازية وغير الانتهازية، حيث يركز البحث على السلوك الانتهازى لممارسة إدارة الأرباح المرتبط بمصلحة الإدارة الذاتية، سواء تم ممارسة إدارة الأرباح بالأساليب المحاسبية أو الحقيقية، كونها سلوكاً إدارياً يهدف إلى إحداث انطباع مختلف عن الأداء الفعلي للشركة لدى مستخدمين القوائم المالية، الأمر الذى يؤثر سلباً على القرارات الاقتصادية لمستخدمى القوائم المالية بما ينعكس على أسعار الأسهم(Jabbar, 2018).

ولذا؛ فإذا تمكنت المهنة من تحقيق دورها الايجابى المنشود فى الحد من الآثار السلبية لإدارة الأرباح، تكون قد أوفت بمسئوليتها تجاه أصحاب المصلحة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام. وينبغى على المراجع الخارجى أن يلتزم بأداء مهام المراجعة بدرجة من الجودة التى تضمن له الوفاء بمسؤولياته، إلا أن مفهوم جودة المراجعة يختلف باختلاف وجهات نظر أصحاب المصالح

المستفيدين من خدمات المراجعة. فخلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية يعد مؤشراً لجودة المراجعة من وجهة نظر مستخدموا القوائم المالية، بينما تجنب التعرض للمساءلة القضائية وإصدار تقرير المراجعة المناسب بشأن القوائم المالية لعميل المراجعة فى ضوء تطبيق والالتزام بمعايير المراجعة هو مقياس الجودة من وجهة نظر المراجع ذاته، أما الالتزام بتطبيق المعايير المهنية للمراجعة ومعايير الرقابة النوعية على الجودة هو مفهوم الجودة من جانب الجهات التنظيمية (Hu, 2015; Qi, et al., 2015).

ومع تعدد وجهات النظر بشأن مفهوم جودة المراجعة، تعددت أيضاً وجهات النظر بشأن العوامل المحددة لمستوى جودة المراجعة والتى يمكن أن يتم استخدامها كمقاييس أو مؤشرات لها. فالبعض يرى أن المؤهلات الواجب توافرها فى ممارسى المهنة تعد مؤشرات لجودة الأداء المهنى لها ومنها التأهيل العلمى والكفاءة المهنية (Francis, 2011; Barrainkua and Espinosa-Pike, 2018). بينما يرى البعض الآخر أن مقاييس ومؤشرات جودة المراجعة ترتبط بخصائص منشأة المحاسبة والمراجعة المسؤولة عن تعيين وتدريب واختيار فريق العمل، وضع سياسة قبول العملاء والاستمرار معهم، تخطيط وتنفيذ مهام المراجعة، ومنها حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، اتباع استراتيجية التخصص الصناعى (Chen, et al., 2005; Jordan, et al., 2010; Jaggi, et al., 2015; Fernando and Thevaranjan, 2017). كما أيد البعض أن هناك محددات لجودة المراجعة تنشأ عن طبيعة العلاقة بين المراجع والعميل وأثرها على الإستقلال الفعلى للمراجع ، ومنها مقدار الأهمية النسبية للعميل، ومقدار الأتعاب، طول الفترة الزمنية التعاقدية بين المراجع والعميل (Sharma, et al., 2011; Qi, et al., 2015; Alzoubi, 2016; Eshleman, et al., 2018; Li and Guo, 2018; El Guindy and Basuony, 2018; Quick and Schmidt, 2018)

وبصفة عامة هناك اتفاق على وجود علاقة بين جودة المراجعة بدلالة مؤشراتها، خاصة حجم المكتب وتدوير منشأة مراقب الحسابات من جهة، وبين ممارسات إدارة الأرباح، بنوعيها من جهة أخرى. فهل توجد هذه العلاقة بصورة معنوية فى بيئة الممارسة المهنية فى مصر؟ هذا ما سوف يجيب عنه هذا البحث نظرياً وعملياً.

٢- مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث فى أنه مع وجود تعدد للمؤشرات المستخدمة فى قياس جودة المراجعة فى مجال اختبار أثرها على إدارة الأرباح، فهناك تباين فى نتائج ووجهات نظر الدراسات السابقة من حيث وجود أو عدم وجود تأثير لكل مؤشر من مؤشرات جودة المراجعة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح. فلقد تباينت نتائج بعض الدراسات بشأن دور كبر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة كمؤشر للجودة، فى تمكين المراجعة الخارجية من كشف والحد من ممارسات إدارة الأرباح (Chen, et al., 2005; Jordan, et al., 2010; Campa, 2013; Jaggi, et al., 2015; Fernando and Thevaranjan, 2017). كما تباينت نتائج وآراء فريق آخر من الدراسات بشأن مدى وجود تأثير، وطبيعة ذلك التأثير، لطول الفترة الزمنية التعاقدية بين المراجع والعميل على قدرة إدارة منشاة العميل على ممارسة إدارة الأرباح (Johnson, et al., 2002; Ho, et al., 2010; Nicolaescu, 2014; Dantas and Medeiros, 2015; Quick and Schmidt, 2018)

وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث فى مجموعة من التساؤلات؛ هل توجد علاقة معنوية بين حجم منشأة مراقب الحسابات وممارسات إدارة الأرباح بنوعيها؟ هل توجد ذات العلاقة بين تدوير منشأة مراقب الحسابات وبين تلك الممارسات؟ ما هى دلالة هذه العلاقات فى بيئة الممارسة المهنية المصرية؟ خاصة فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٣- هدف البحث

يهدف البحث نظرياً إلى دراسة وتحليل دور مؤشرات جودة المراجعة الخارجية؛ خاصة حجم منشأة مراقب الحسابات وتدويره؛ فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح، بينما يهدف البحث فى شقه التجريبى إلى اختبار مدى اختلاف مستوى إدارة الأرباح باختلاف هذين المؤشرين كمقاييس لمستوى جودة المراجعة الخارجية والتى تتناسب مع طبيعة سوق المهنة المصرية.

٤- أهمية ودوافع البحث

يستمد البحث أهميته الأكاديمية كونه امتداداً لسلسة من البحوث المحاسبية فى مجال الجدل الذى مازال مستمراً بشأن أفضلية منشآت المحاسبة والمراجعة كبيرة الحجم هن غيرها من منشآت المحاسبة والمراجعة متوسطة وصغيرة الحجم فيما يتعلق بجودة المراجعة الذى يتوقع أن ينعكس على

جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية لعملاء المراجعة، وكذلك فى مجال الجدل المستمر فى مجال طول الفترة التعاقدية بين المراجع والعميل ومدى وجوب فرض التدوير الإلزامى للمراجع. وعملياً يمكن للباحث أن يقدم نتائج وتوصيات قد تسهم إيجاباً فى هذا المجال بعد اختبار فروض البحث وتحليل نتائجه تطبيقاُ على البيئة المصرية بما لها من سمات خاصة بسوق المهنة، بما قد يساعد على اضفاء المزيد من المصداقية والثقة فى المهنة لدى المستفيدين منها من سائر أصحاب المصلحة.

ورغم كثرة دوافع البحث إلا أن أهمها؛ دراسة واختبار أثر أكثر من مؤشر لجودة المراجعة على ممارسات ادارة الأرباح بنوعيها، المحاسبية والحقيقية، وعدم التركيز على إحداها فقط، كما هو الحال فى الكثير من البحوث المصرية السابقة، واختبار العلاقات محل الدراسة وفق منهجية علمية تتلافى عيوب منهجية الدراسة الميدانية باستخدام الاستقصاء.

٥- حدود البحث

تتمثل حدود البحث فى عينة الشركات المستخدمة فى الدراسة التطبيقية حيث يركز البحث على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية عدا المؤسسات المالية، ويخرج عن نطاق البحث أيضاً الشركات غير المدرجة بالبورصة. كذلك ركز البحث بصدد محددات جودة المراجعة على كل من حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، وتدوير منشأة مراقب الحسابات، وبالتالى يخرج عن نطاق البحث بقية العوامل الأخرى ذات الصلة بمستوى جودة المراجعة (مثل التخصص الصناعى، وأداء خدمات بخلاف المراجعة، ومستوى التحفظ المحاسبى)، كما يخرج عن نطاق البحث أثر تغيير شريك المراجعة دون تدوير منشأة المحاسبة والمراجعة.

أما فيما يتعلق بقياس مؤشر إدارة الأرباح المحاسبية، فلقد اعتمد الباحث على نسبة ميللر Miller Ratio كأحد أهم المقاييس التى استخدمتها أغلب الدراسات السابقة فى مجال الربط إدارة الرباح وبين جودة المراجعة الخارجية، وبالتالى يخرج عن نطاق البحث باقى نماذج القياس الأخرى القابلة للاستخدام فى المزيد من البحوث المستقبلية فى هذا المجال. وفيما يتعلق بقياس مؤشر إدارة الأرباح الحقيقية، فلقد اعتمد الباحث على متغير التدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة التشغيلية، وبالتالى يخرج عن نطاق البحث قياس إدارة الأرباح الحقيقية من خلال تكاليف الإنتاج غير العادية أو من خلال النفقات الاختيارية غير العادية. وأخيراً، فإن قابلية النتائج للتعميم مشروطة بضوابط اختيار عينة البحث.

٦- خطة البحث

لتحقيق أهداف البحث وتناول مشكلته فى ضوء حدوده، فسوف يستكمل كالتالى: -

٦-١: جودة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح؛ المفهوم والمقاييس.

٦-٢: تحليل العلاقة بين محددات جودة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح بصفة عامة.

٦-٣: تحليل العلاقة بين حجم وتدوير منشأة مراقب الحسابات وممارسات إدارة الأرباح، واشتقاق فروض البحث.

٦-٤: منهجية البحث.

٦-٥: النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

٦-١ جودة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح: المفهوم والمقاييس

اختلفت وجهات النظر بشأن مفهوم جودة المراجعة وإمكانية قياسها من ناحية، وبشأن اساليب ممارسة إدارة الأرباح ومقاييسها من ناحية أخرى، ولذا سوف يقوم الباحث أولاً بتناول جودة المراجعة من حيث المفهوم والمقاييس، ثم ممارسات إدارة الأرباح أيضا من حيث المفهوم والمقاييس، وذلك تمهيدا لتحليل العلاقة بين محددات جودة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح بصفة عامة.

٦-١-١ جودة المراجعة: المفهوم والمقاييس

يختلف مفهوم جودة المراجعة باختلاف وجهات نظر أصحاب المصلحة بشأنها. فتشير دراسة (Hu, 2015) إلى أن مستخدمى القوائم المالية يعتبرون أن جودة المراجعة تعبر عن خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية، بينما ينظر أعضاء فريق العمل ذاتهم لجودة المراجعة على أنها قدرتهم على الوفاء بالمهام المطلوبة منهم بالكامل وعلى أتم وجه، أما منشآت المراجعة فتعتبر أن الجودة قد تحققت إذا تمكنت من تجنب التعرض للمساءلة القضائية، وذلك من خلال التمكن من إصدار تقرير المراجعة المناسب بشأن القوائم المالية لعميل المراجعة فى ضوء تطبيق والالتزام بمعايير المراجعة. وفى هذا السياق، توصلت دراسة (Kumar and Lim, 2015) فى نتائجها إلى انخفاض مستوى جودة المراجعة لمنشأة أندرسون Andersen مقارنة بمنشآت المراجعة الكبار خلال الفترة التى سبقت انهيارها، حيث كان هناك ضعف جوهرى فى الاستقلالية التى استرشدت الدراسة عنها بانخفاض مستوى التقرير عن قدرة منشأة العميل على الاستمرار، كما استخدمت الدراسة متغيرات أخرى كمؤشرات لجودة المراجعة مثل مدى إصدار فقرة تخص التنبؤ بالإفلاس، مدى وجود مطالبات بإعادة إصدار القوائم المالية لعملاء المراجعة. كما قامت دراسة (Asthana,

2017) باختبار أثر تنويع الخدمات التى تقدمها منشآت المراجعة على مدى ابداء الرأى بشأن قدرة المنشأة على الاستمرار كمؤشر لجودة المراجعة.

وتؤكد دراسة (Qi, et al., 2015) على أن جودة المراجعة قد تتأثر ببعض العوامل التى تتعلق بعضها بمنشأة المحاسبة والمراجعة وفريق العمل الخاص بمهمة المراجعة، بينما يتعلق البعض الآخر من العوامل المؤثرة فى جودة المراجعة بمنشأة عميل المراجعة ذاته، وأن المجتمع ككل فينظر لجودة المراجعة على أنها وسيلة الحد من وقوع الخلافات بين مصالح الشركة والمجتمع، أما الجهات التنظيمية تنظر لجودة المراجعة من ناحية مدى الالتزام بتطبيق معايير المراجعة ومعايير الرقابة النوعية على الجودة. وفى هذا السياق، فلقد استخدمت دراسة (باسودان، والمالكى، ٢٠١٦) مؤشر لجودة المراجعة يتمثل فى مدى تفعيل الرقابة النوعية على مكتب المراجعة، والتى تم الاسترشاد عنها باستخدام قائمة استقصاء تحتوى على اسئلة تكشف عن مدى التزام مكاتب المراجعة بعشرة عناصر حددتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) وهى الاستقلال، تخصيص المساعدين للعمليات، المشورة، الاشراف، التوظيف، التطور المهنى والتدريب، تقويم الأداء والترقية، قبول العملاء والاستمرار معهم، الالتزام بأحكام نظام المحاسبين القانونيين ولوائحه، والفحص الداخلى الدورى.

ولقد تناولت دراسة (أحمد، ٢٠١٢) العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وجودة الأرباح، حيث استخدمت الدراسة عدد من المتغيرات المستقلة والمتمثلة في خصائص جودة المراجعة الخارجية وتلك الخصائص هى قيمة أتعاب المراجعة، حجم مكتب المراجعة مقاساً بعدد الموظفين العاملين، التأهيل المهني للمراجعين العاملين بمكتب المراجعة مقاساً من خلال عدد الموظفين العاملين والحاصلين على شهادات مهنية دولية أو عضوية جمعية المحاسبية والمراجعين المصري، فترة الاحتفاظ بالعميل كمتغير وهمى يساوى (١) لمكتب المراجعة الذي يحتفظ بالعميل لأكثر من عامين أو (صفر) في حالة عدم الاحتفاظ بالعميل، الشراكة مع مكاتب عالمية كمتغير وهمى يساوى (١) لمكتب المراجعة الذي يرتبط بمكتب عالمي والقيمة (صفر) فى حالة عدم ارتباطه بمكتب عالمي.

كما استخدمت العديد من الدراسات ومنها دراسة (باسودان، والمالكى، ٢٠١٦ ;آل عباس، ٢٠٠٨ Choi et al, 2010; Chi, et al., 2011; Memis and Cetenak, 2012; Jaggi, et al., 2015; Shawn, et al., 2016) مدى انتماء منشأة المحاسبة والمراجعة لأحد المكاتب الأربع الكبرى كمؤشر لجودة المراجعة، أو قياس حجم مكتب المراجعة باستخدام عدد

العملاء، أو مقدار الأتعاب.

من جانب آخر، تشير بعض الدراسات ومنها (عيسى، ٢٠٠٨؛ Francis, 2011) إلى أنه من أهم مسببات انخفاض الجودة إما فقدان الاستقلال أو عدم تمكن المراجع من جمع الأدلة الكافية والملائمة لإبداء الرأى الصحيح. ولذا فهناك أهمية لتأثير العديد من المتغيرات المستقلة المحددة لمستوى جودة المراجعة والتى تتمثل فى؛ استقلال وموضوعية المراجع، تأهيل ومهارة المراجع، حجم وسمعة منشأة المحاسبة والمراجعة، رقابة الأداء والتفتيش الداخلى على الجودة بمنشأة المحاسبة والمراجعة، تعرض المراجع للمساءلة القانونية، تخصص الصناعة، طول فترة ارتباط المراجع بعميل المراجعة، الأهمية النسبية لعميل المراجعة، أتعاب المراجعة.

من ناحية أخرى، أشارت دراسة (عيسى، ٢٠٠٨؛ حسن، ٢٠١١؛ محمد، ٢٠١٣) إلى وجود علاقة ايجابية بين تخصص الصناعة وجودة المراجعة، وتفسير ذلك أن تخصص الصناعة، وان كان محدود القيمة فى ظل المهام الروتينية، إلا أنه ذو قيمة كبيرة فى المهام المعقدة، حيث يتوافر لدى المراجع المتخصص فى الصناعة التى يعمل بها العميل موضوع المراجعة هيكل معرفة يساعده فى بناء أحكام قوية ومتميزة، مما ينعكس ايجابياً على جودة المراجعة كمتغير تابع والذى يتمثل فى؛ كشف الغش والتلاعب فى القوائم المالية، الحد من ممارسات إدارة الأرباح، تخطيط أعمال المراجعة وتقييم المخاطر، تفعيل مبادئ الحوكمة. وبالتالى فإن للتخصص الصناعى للمراجع الخارجى دور هام فى دعم خبرته بشأن قطاع معين، بما يساعده على كشف ممارسات إدارة الأرباح.

ولقد استخدم (رضوان، ٢٠١٣) مؤشر التخصص الصناعى لمراقب الحسابات مقاساً بنسبة إجمالى أصول الشركات التى يراجعها مراقب الحسابات والتى تنتمى لقطاع صناعى معين إلى إجمالى أصول كافة شركات هذا القطاع كمؤشر لجودة عمليات المراجعة الخارجية، كمتغير مستقل، وعمليات إدارة الأرباح كمتغير تابع. كما أكدت دراسة (Fernando and Thevaranjan, 2017) أنه يتم قياس التخصص الصناعى بنسبة ايراد مبيعات عملاء كل مراجع والذى ينتمى لصناعة معينة إلى اجمالى إيرادات مبيعات الصناعة خلال فترة معينة.

من جانب آخر، فلقد قدمت دراسة (Hu, 2015) إطار متكامل يتكون من ١٢ مقياس لجودة المراجعة من واقع البحوث السابقة، حيث ميزت مجموعة من المقاييس التى تعتبر بمثابة عناصر مدخلات لعملية المراجعة Input Elements، ومنها حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، زمن المراجعة Audit Time، التخصص الصناعى لمراقب الحسابات. أما المقاييس التى تعتبر بمثابة

مخرجات لعملية المراجعة Output Elements فكانت حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، مدى إعادة إصدار القوائم المالية، مدى التعرض للمسائلة القضائية أو فحص أعمال منشأة المحاسبة والمراجعة، مستوى الاستحقاقات المحاسبية، جودة الأرباح، مستوى التحفظ المحاسبى، مدى التقرير عن قدرة منشأة العميل على الاستمرار، مدى دقة تنبؤات المحللين الماليين. من ناحية أخرى فلقد حددت الدراسة عدة مقاييس اعتبرتها بمثابة عناصر ضمنية لعملية المراجعة Context Elements وهى حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، مستوى أتعاب المراجعة غير العادية، تكلفة التمويل بعد الانتهاء من المراجعة، ومدى دقة تنبؤات المحللين الماليين.

ويرى الباحث أن لحجم منشأة المحاسبة والمراجعة أهمية بالغة على ضوء الإطار الذى قدمته الدراسة المشار أليها من حيث اعتباره عنصرا يمثل أحد عناصر المدخلات والمخرجات والعناصر الضمنية لعملية المراجعة. كما يخلص الباحث الى ندرة اهتمام الدراسات السابقة بتدوير منشأة مراقب الحسابات كمتغير محل جدل بشأن مدى إمكانية الاعتماد عليه كمؤشر لجودة المراجعة، والذى يستمد اهميته من طول فترة ارتباط المراجع بعميله التى قد تؤثر على مستوى خبرة فى مجال أعمال العميل تمكنه من كشف والحد من ممارسات إدارة الأرباح من ناحية، أو تؤثر على مستوى استقلاله وقدرته على التقرير عن التلاعب والغش من ناحية أخرى.

٦-١-٢ ممارسات إدارة الأرباح- المفهوم والمقاييس

وعلى الرغم من نجاح المعايير المحاسبية الدولية والإقليمية فى تنظيم الممارسة المحاسبية والحد من فرص التأثير الدفترى والشكلى على المعلومات المحاسبية، إلا أنه يظل هناك العديد من الممارسات المتاحة أمام المديرين والتى من شأنها التأثير المتعمد على الأرباح المحاسبية من أجل توجيه قرارات أحد أو بعض الأطراف من أصحاب المصالح (أبو المكارم، ١٩٩٧؛ Healy and Waklen, 1999). ويُنظر إلى إدارة الأرباح على أنها سياسة معتمدة من قبل الإدارة والتي يتم من خلالها التدخل المتعمد فى اختيار السياسات المحاسبية فى إطار المعايير المحاسبية المعمول بها وللمبادئ المتعارف عليها من اجل التحكم فى عملية القياس والإفصاح المحاسبي للتأثير على مبلغ الربح المعلن لتحقيق أهداف الإدارة وبطريقة تخلق انطباعًا مختلفًا عن الأداء الفعلي للشركة للمستخدمين البيانات المالية. وهناك عدد من الدوافع التي تشجع الإدارة على اتباع أساليب إدارة الأرباح، حيث ترتبط بعض هذه الدوافع بمصلحة الإدارة الذاتية على وجه الخصوص، مثل زيادة الحوافز والمكافآت الإدارية والحفاظ على المناصب الإدارية، وغيرها مثل التأثير على أسعار الأسهم والتكاليف السياسية. وجدير بالذكر أن عمليات إدارة الأرباح تؤثر تأثيرا كبيرا على مصداقية البيانات

المالية وقد تجعلها مضللة وتفقدها خصائص الجودة والموضوعية والمصداقية، مما يؤثر على قرارات مستخدمي هذه البيانات المالية (Jabbar, 2018).

ويختلف أسلوب ممارسة إدارة الأرباح الذى قد يمارسه عميل المراجعة فيما بين إدارة الأرباح المحاسبية وإدارة الأرباح الحقيقية، وذلك باختلاف مدى وجود تأثير مباشر على التدفقات النقدية يعد أهم محاور التفرقة بين إدارة الأرباح المحاسبية من خلال الاستحقاقات والتحكم فى السياسات المحاسبية المختلفة حيث لا يوجد أثر مباشر على التدفقات النقدية، وبين إدارة الأرباح الحقيقية من خلال الممارسات الإدارية التى من شأنها التحكم فى توقيت القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية (Zgarni and Halioui, 2016).

ولقد تعرضت الدراسات (آل عباس، ٢٠٠٨؛ رضوان، ٢٠١٣؛ باسودان، والمالكى، ٢٠١٦ ;Jabbar, 2018) لمقاييس ادارة الأرباح من خلال الممارسات المحاسبية، والتى يمكن عرضها على النحو التالى:

- مقياس للإدارة المحاسبية للأرباح يعتمد على مستوى الاستحقاق المحاسبى الاختيارى وهو الفرق بين الاستحقاق الكلى والاستحقاق غير الاختيارى الذى يفترض ثبات أثره من فترة لأخرى، ولذا يمكن الاعتماد على الاستحقاق الاختيارى كمقياس لإدارة الأرباح. وهو مقياس يعرف بنموذج Healy's (1985).
- مقياس للإدارة المحاسبية للأرباح يعتمد على مستوى الاستحقاق المحاسبى غير العادى وهو الجزء الذى لا يفسره نموذج الانحدار بين الاستحقاق المحاسبى الاجمالى كمتغير تابع، وبين التغير فى كل من إيراد النشاط، أرصدة العملاء، الممتلكات والآلات والمعدات. حيث يتم تشغيل نموذج الانحدار على مستوى كل قطاع لتحديد معاملات النموذج التى تستخدم فى تقدير الاستحقاق العادى للمنشأة التى تنتمى لقطاع معين ثم يطرح من الاستحقاق الكلى للمنشأة ذاتها لتقدير الاستحقاق غير العادى، كمقياس لإدارة الأرباح. وهو مقياس يعرف بنموذج (Jones, 1991)، ونموذج جونز المعدل بواسطة (Dechow et al. 1995)
- مقياس للإدارة المحاسبية للأرباح يعتمد على فصل الاستحقاق الاختيارى غير العادى عن الاستحقاق الجارى. حيث يتم حساب القيمة المطلقة للتغير بين فترتين متتاليتين فى النسبة بين رأس المال العامل كعنصر معرض للتلاعب، وعنصر التدفق النقدى من الأنشطة التشغيلية كعنصر غير معرض للتلاعب، وذلك بإعتبار أن سبيل الإدارة للتلاعب بالأرقام المحاسبية إنما

يتم من خلال عناصر الاستحقاق المحاسبى من خلال التسجيل العدائى لعناصر الإيرادات والمصروفات. حيث ابتعاد القيمة المطلقة للتغير فى هذه النسبة عن الصفر تشير إلى ارتفاع مستوى إدارة الأرباح. ومن الجدير بالذكر إن حساب هذه النسبة يعد من نماذج قياس إدارة الأرباح على مستوى كل شركة على حدة دون الحاجة إلى تشغيل بيانات تخص كل الشركات العاملة فى نفس القطاع الذى تنمى إليه الشركة. وهو مقياس يعرف بنموذج (Miller, 2009).

من جانب آخر، فلقد تعرضت دراسات أخرى (رضوان، ٢٠١٣؛ Chi, et al., 2011; Shawn, et al., 2016; Zgarni and Halioui, 2016) لمقاييس ادارة الأرباح من خلال الممارسات المحاسبية، والتى يمكن عرضها على النحو التالى:

- مقاييس تخص الإدارة الحقيقية للأرباح تهدف إلى تقدير الأثر المباشر على التدفقات النقدية من خلال نموذج يعمل بنفس فكرة نموذج جونز المعدل لتقدير التدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة التشغيلية، وهى الجزء الذى لا يفسره نموذج الانحدار بين اجمالى التدفقات النقدية كمتغير تابع، وبين المتغيرات المستقلة التى تتمثل فى كل من إيراد المبيعات والتغير فيه، واجمالى الأصول. حيث يتم تشغيل نموذج الانحدار على مستوى كل قطاع لتحديد معاملات النموذج التى تستخدم فى تقدير التدفقات النقدية التشغيلية العادية للمنشأة التى تنتمى لقطاع معين ثم تطرح من التدفقات النقدية التشغيلية الفعلية للمنشأة ذاتها لتقدير التدفق النقدى غير العادى من النشاط التشغيلى، كمقياس لإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية.
- مقاييس تخص الإدارة الحقيقية للأرباح تعتمد على تقدير تكاليف الإنتاج غير العادية كعنصر مؤثر فى مستوى التدفقات النقدية، من خلال نموذج الانحدار بين اجمالى تكاليف الانتاج كمتغير تابع، وبين المتغيرات المستقلة التى تتمثل فى إيراد المبيعات والتغير فيه، واجمالى الأصول. حيث يتم تشغيل نموذج الانحدار على مستوى كل قطاع لتحديد معاملات النموذج التى تستخدم فى تقدير تكلفة الانتاج العادية للمنشأة التى تنتمى لقطاع معين ثم تطرح من تكلفة الانتاج الفعلية للمنشأة ذاتها لتقدير تكلفة الانتاج غير العادية، ومن الجدير بالذكر أن متغير تكلفة الانتاج يعتمد فى قياسه على كل من تكلفة البضاعة المباعة والتغير فى المخزون.
- مقاييس تخص الإدارة الحقيقية للأرباح تعتمد على تقدير النفقات الاختيارية غير العادية الخاصة بنفقات البحوث والتطوير أو المصروفات البيعية والإدارية كعناصر ذات تأثير على الأثر على التدفقات النقدية. من خلال نموذج انحدار يربط بين النفقات الاختيارية كمتغير تابع وبين إيراد المبيعات، واجمالى الأصول. حيث يتم تشغيل نموذج الانحدار على مستوى كل قطاع لتحديد

معاملات النموذج التى تستخدم فى تقدير النفقات الاختيارية العادية للمنشأة التى تنتمى لقطاع معين ثم تطرح من النفقات الاختيارية الفعلية للمنشأة ذاتها لتقدير النفقات الاختيارية غير العادية.

٦-٢ تحليل العلاقة بين محددات جودة المراجعة وإدارة الأرباح بصفة عامة

حيث تباين مفهوم جودة المراجعة ومحدداتها وطرق قياسها بصفة عامة، ولاسيما فى مجال علاقتها بمستوى إدارة الأرباح من جانب إدارة منشأة العميل، فسوف يقوم الباحث بتحليل الأثر على ممارسات إدارة الأرباح بصفة عامة باختلاف محددات جودة المراجعة المتعلقة ببيئة الممارسة المهنية، أو المتعلقة بممارسى المهنة، أو المتعلقة بخصائص منشآت المحاسبة والمراجعة، وذلك من خلال الفرعيات التالية:

٦-٢-١ تحليل العلاقة بين محددات جودة المراجعة المتعلقة ببيئة الممارسة المهنية وممارسات إدارة الأرباح

تتأثر جودة المراجعة بعوامل تخص بيئة الممارسة المهنية للمراجعة، والتى تنشأ عن كل من سوق المهنة، والجهات المهنية والتنظيمية ذات الصلة. ولقد تركز اهتمام فئة من الدراسات المحاسبية فى مجال جودة المراجعة على قياس جودة المراجعة من منظور المتغيرات البيئية المؤثرة على الأداء المهنى للمراجعة. حيث هدفت دراسة (Maijoor and Vanstraelen, 2006) إلى اختبار مدى اختلاف تأثير بيئة المراجعة على إدارة الأرباح من ناحية، وعلى جودة المراجعة من ناحية أخرى، وذلك من خلال دراسة مقارنة على دول أوربية وهى فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة البريطانية. وأكدت نتائج الدراسة عدم تماثل مقدار إدارة الأرباح بين الدول الثلاث محل الدراسة، حيث أن الشركات التى تعمل فى ظل أنظمة متشددة بشأن جودة المراجعة أظهرت انخفاض مستوى إدارة الأرباح بغض النظر عن حجم منشأة المحاسبة والمراجعة أو كونها من أحد المكاتب الأربعة الكبرى. بينما الشركات التى تعمل فى ظل أنظمة مرنة فيما يتعلق بجودة المراجعة أظهرت مستويات أعلى بصورة معنوية من الاستحقاقات الاختيارية. ولم تتوصل الدراسة إلى تأكيد قاطع بشأن ارتفاع جودة المراجعة للمكاتب الأربعة الكبرى، إلا فى المملكة المتحدة مما يؤكد تحفظ المراجعين مع ارتفاع مستوى حماية الأسواق لحقوق المستثمرين.

كما أكدت نتائج دراسة (Fafatas,2010) إلى أنه خلال الفترات التالية لفشل إحدى عمليات المراجعة لأحد المكاتب، هناك انخفاض جوهرى فى مستوى الاستحقاقات الاختيارية لعملاء هذا

المكتب؛ بصورة نسبية مقارنة بعملاء مكاتب أخرى؛ نتيجة اتباعهم لسياسات محاسبية أكثر تحفظاً تجنباً لتوقعاتهم بإرتفاع مستوى جودة المراجعة خلال تلك الفترات كمحاولة من مكتب المراجعة لتعويض الفشل السابق التعرض له. وتلك النتيجة لها مضمون هام حول أثر الضغوط الخاصة بتعرض المراجع للمساءلة القضائية على مستوى جودة المراجعة. ولقد أشارت بعض الدراسات (الإبيارى، ٢٠١١؛ حسن، ٢٠١١) إلى أهمية لتناول القضايا المرفوعة ضد مكتب المراجعة كأحد مؤشرات جودة المراجعة. ولذا فإن تعرض المراجع لخطر المثول للمساءلة القضائية يعد من أهم المحددات النابعة من البيئة التنظيمية لممارسة المهنة والناتجة عن مستوى الحماية التى يكفلها سوق المال للمستثمرين حفاظاً على مصالحهم، والذى يدفع المراجع نحو السعى لتجنبه من خلال رفع مستوى جودة المراجعة.

وتناولت دراسة (Memis and Cetenak, 2012) بحث العلاقة بين إدارة الأرباح وجودة المراجعة؛ فى إطار جودة وكفاءة النظام القانونى legal system qualityand effectiveness تطبيقاً على عينة من الشركات الخاصة المعاملة فى ٨ دول ذات أسوال مال ناشئة. وتوصلت الدراسة إلى أنه غالباً فى الدول ذات أسواق المال الناشئة، لا توجد علاقة جوهرية بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح، وأن حجم منشأة المحاسبة والمراجعة؛ من حيث انتماءها لأحد المكاتب الأربعة الكبرى؛ لا يضمن فى حد ذاته تقييد دوافع إدارة الأرباح، إلا فى ظل نظام قانونى جيد وفعال، الذى يضمن تخفيض أى دوافع نحو إدارة الأرباح. وفى نفس السياق فلقد قامت دراسة (Abughazaleh, et al., 2015) بتقسيم مكاتب المراجعة إلى ثلاث مستويات من حيث الحجم، وتبين للدراسة أنه مع ارتفاع حجم مكتب المراجعة يرتفع مستوى خطر التقاضى Litigation Risk وتحاول الحفاظ على السمعة من خلال تقديم مستوى أعلى من جودة المراجعة. بينما لم يتبين للدراسة معنوية النتائج الاحصائية الدالة على ارتفاع مستوى جودة خدمات المراجعة التى تقدمها المكاتب لعملائها من الشركات مع ارتفاع مستوى الحماية القانونية التى تكفلها أسواق المال للمستثمرين. من ناحية أخرى فلقد ركزت دراسة (Medeiros and Dantas, 2015) على محددات جودة المراجعة تطبيقاً البنوك التجارية بالبرازيل، وأكدت النتائج على إرتفاع جودة المراجعة مع تفعيل الإجراءات الإدارية العقابية على المراجعين؛ ومع ارتفاع مستوى تشدد البيئة التنظيمية المحيطة بممارسة مهنة المراجعة.

ولقد تناولت دراسة (Lakhal, 2015) أثر هيكل الملكية على ممارسات إدارة الأرباح، وتوصلت إلى انخفاض مستوى إدارة الأرباح مع اتخاذ هيكل الملكية كل من النمط العائلى والمؤسسى

أو سيطرة عدد كبير من كبار المستثمرين على هيكل رأس المال، وذلك تطبيقاً على عينة من الشركات الفرنسية كمجتمع ينتمى للدول ذات القانون الوضعى Code–law حيث تنخفض مستوى حماية السوق لحقوق المستثمرين بخلاف الدول ذات القانون العام Common–law. وتلك النتائج تختلف مع دراسة (Al–Rassas and Kamardin, 2016) التى توصلت إلى أن تركز الملكية يرتبط بانخفاض مستوى جودة الأرباح، وأوصت بإسناد مهام المراجعة الخارجية فقط للمكاتب كبيرة الحجم كمؤشر لجودة المراجعة، وذلك تطبيقاً على الشركات المقيدة بورصة ماليزيا والتى تتسم بتركز الملكية.

ولقد أكدت نتائج دراسة (باسودان، والمالكى، ٢٠١٦)، والتى أجريت على جميع الشركات المساهمة السعودية عدا البنوك وشركات التأمين، على عدم وجود علاقة بين جودة المراجعة الخارجية وبين إدارة الأرباح. وأنه على الرغم من ممارسة شركات القطاعين الصناعى والخدمى لإدارة الأرباح، فإن عدم وجود تأثير لجودة المراجعة يتفق مع نتائج معظم الدراسات السابقة التى طبقت خارج الولايات المتحدة وقد يعود الى انخفاض خطر المساءلة القانونية للمراجع الخارجى عن عدم كشف لممارسات إدارة الأرباح، مما يقلل من بذل المراجعين للعناية المهنية الواجبة خارج الولايات المتحدة الأمريكية. ولذا، تؤكد دراسة (Hee, 2018) إلى أن رد فعل المراجع تجاه ارتفاع خطر التقاضى Litigation Risk قد يكون إما برفع مستوى جودة المراجعة، أو رفع أتعاب المراجعة، أو بإصدار تقرير مراجعة معدل كإضافة فقرة بشأن مقدرة العميل على الاستمرار، أو اتخاذ قرار الاستقالة والانسحاب من التكليف.

ويخلص الباحث من تحليل نتائج الدراسات السابقة إلى وجود شبه إجماع على أنه كلما ارتفع دور البيئة النظامية المحيطة من بممارسة مهنة المراجعة، ولاسيما تفعيل سبل إخضاع المراجع الخارجى للمساءلة القضائية وفرض العقوبات إذا ما أخل بمسؤولياته التعاقدية ولاسيما تجاه أصحاب المصلحة، يؤدى إلى رفع مستوى جودة الأداء المهنى للمراجعة. ويعتقد الباحث أن العوامل الناتجة عن بيئة ممارسة مهنة المراجعة تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على أداء منشآت المراجعة، حيث أنه إذا لعبت الجهات المهنية والتنظيمية دورها المنشود فى فرض الرقابة النوعية على جودة اعمال المراجعة من خلال إصدار وتطبيق المعايير والإصدارات المهنية واللوائح ذات الصلة، فذلك ينعكس بشكل غير مباشر على تخطيط وتنفيذ لأعمال المراجعة الهادفة إلى جمع الأدلة اللازمة لإصدار التقرير المناسب لعميل المراجعة.

٦-٢-٢ تحليل العلاقة بين محددات جودة المراجعة المتعلقة بممارسى المهنة وممارسات إدارة الأرباح

يتأثر مستوى جودة المراجعة بمدى توافر بعض المحددات التى تعد بمثابة مؤهلات ومواصفات خاصة بأعضاء المهنة، حيث ينعكس أداء المراجع الفرد على الأداء الكلى لفريق عمل المراجعة Audit Team القائمين بتخطيط وتنفيذ اختبارات جمع وتقييم وتفسير أدلة المراجعة. فللعاملين بمنشأة المحاسبة والمراجعة تأثير بالغ على مستوى جودة المراجعة، حيث تنعكس مجهودات فريق العمل Engagement Auditors القائمين بتخطيط وتنفيذ اختبارات جمع وتقييم وتفسير أدلة المراجعة على تقرير المراجعة الذى يصدر عن منشأة المحاسبة والمراجعة ككل. وبالتالى، فإن من أهم شروط ارتفاع جودة المراجعة هى ارتفاع مستوى المهارة Competent، والاستقلال Independent على المستوى الفردى لكل فرد من اعضاء فريق العمل (DeFond and Francis, 2005; Francis, 2011).

وتؤكد دراسة (حسن، ٢٠١١) أن كل من التأهيل العلمى والعملى، واستقلالية المراجع يعتبران من أهم محددات جودة المراجعة التى تساعد المراجع فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح. كما أشارت دراسة (Barrainkua and Espinosa-Pike, 2018) إلى أن ارتفاع مستوى احترافية المراجع يؤدى إلى زيادة كل من القيم المهنية Professional values والتزامه بالمصلحة العامة Public interest commitment مما يكون له أثر بالغ على ما يتخذه من قرارات تعمل على رفع مستوى جودة المراجعة ككل.

من جانب آخر، فلقد أكدت دراسة (Niskanen, et al., 2011)؛ التى تناولت الشركات الفنلندية؛ على ارتفاع مستوى تحفظ المراجعات الخارجيات من الإناث التى تنعكس على انخفاض مستوى الاستحقاقات الاختيارية الدالة على ممارسات إدارة الأرباح بعدما تم تقسيم العينة الى مجموعات فرعية حسب اتجاه الأرباح نحو الزيادة أو الانخفاض. وذلك على الرغم من أنه على مستوى العينة الاجمالية ككل قبل التقسيم، تظهر النتائج أن المراجعات الاناث أكثر تساهلاً بما ينعكس على مستوى الاستحقاقات الاختيارية بشكل العام. كما أشارت دراسة (Montenegro and Bras, 2015) المطبقة على الشركات البرتغالية والتى استهدفت اختبار تأثير الاختلافات بين مكاتب المراجعة من حيث التركيبة الشخصية لشركاء المراجعة من حيث نوع المؤهل ونوع الجنس، على جودة الأرباح. وتبين للدراسة أن ارتفاع مستوى جودة المراجعة يرتبط بحصول شركاء المراجعة على زمالة جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية CPAs، بينما لم تجد الدراسة أن لإختلاف نوع

جنس شريك المراجعة بين ذكر أم أنثى أى تأثير جوهرى على جودة المراجعة، إلا أن المكاتب التى تهيمن الإناث على إدارتها كانت تبدو أكثر جودة حيث تنخفض مستويات الممارسات المحاسبية التعسفية Aggressive Accounting Practices من جانب عملاءها.

وفى نفس السياق فلقد تناولت دراسة (Huang, et al., 2015) العلاقة بين أتعاب مراقب الحسابات ونوع جنس شريك مكتب المراجعة وخاصة الإناث تطبيقا على تايوان. وتوصلت الدراسة إلى أن ارتباط الأتعاب المنخفضة بشريكات مكاتب المراجعة من الإناث فى تايوان أقل احتمالاً لأن تكون بسبب انخفاض جودة المراجعة أو بسبب تأخير إصدار تقرير المراجعة، بل الأكثر احتمالاً هو بسبب التمييز ضد الإناث السائد فى المجتمع على مستوى جميع القطاعات وليس المراجعة فحسب. ويعتقد الباحث بضرورة الاهتمام بدراسة الأثار المترتبة عن اتباع سياسة تنويع فرق عمل المراجعة من حيث نوع الجنس لما قد يكون له من أثر هام على رفع مستوى جودة المراجعة.

ولقد هدفت دراسة (Qi, et al., 2015) إلى اختبار تأثير اختلاف منشأة المحاسبة والمراجعة، شريك المراجعة المكلف بالتنفيذ، وذلك على الشركات المقيدة بالبورصة فى الصين. وتوصلت إلى أن اختلاف شريك المراجعة المكلف بالتنفيذ له قدرة على تفسير ١٩% من اختلاف مستوى جودة المراجعة بين الشركات، وكان لاختلاف منشأة المحاسبة والمراجعة قدرة على تفسير ٢% فقط. وعلى الرغم من ذلك أكدت نتائج الدراسة عدم وجود مقدرة تفسيرية معنوية لاختلاف طول فترات الخبرة بين شركاء المراجعة؛ لتفسير الاختلاف فى جودة المراجعة.

ويرى الباحث أنه لا شك من الدور الإيجابى للتأهيل العلمى والخبرة العملية للمراجع كفرد فى دعم جودة المراجعة الخارجية بشكل عام بما فى ذلك القدرات الفردية والمواصفات الشخصية للمراجع أو لشريك المراجعة، على الرغم من ذلك فإن عملية المراجعة تتسم بالعمل الجماعى كفريق والتى تتم من خلال منشأة محاسبة ومراجعة؛ التى تعتبر كيان مهنى مسؤول عن التقارير الصادرة عنه؛ والتى تنعكس خصائصها ومواصفاتها على السلوك والأداء المهنى للعاملين بها. ولذا يستوجب على الباحث تناول الفرعية التالية.

٦-٢-٣ تحليل العلاقة بين محددات جودة المراجعة المتعلقة بخصائص منشآت المراجعة وممارسات إدارة الأرباح

منشأة المحاسبة والمراجعة هى المسؤولة عن مدخلات عمليات المراجعة، من حيث كفاءة وتأهيل أعضاء فريق العمل بداية من وضع وتنفيذ سياسات للتعيين والتدريب واختيار المراجعين وتقييم أعمالهم، ووضع وتوصيف إجراءات الارتباط بالعميل، ووضع برامج وخطط المراجعة، التى يتم بموجبها تنفيذ اجراءات جمع وتقييم الأدلة. ولذا فلقد أيدت العديد من الدراسات (متولي، ٢٠٠٦؛ الإبيارى،٢٠١١؛ حسن، ٢٠١١؛ الرزين وابراهيم، ٢٠١٤؛ محمد، ٢٠١٤) أن جودة المراجعة تتأثر من ناحية بحجم منشأة المحاسبة والمراجعة، ومدى تطبيق سياسة التخصص الصناعى، كما تتأثر من ناحية أخرى بمؤشرات استقلال منشأة المحاسبة والمراجعة كمستوى الأتعاب غير العادية، تقديم خدمات أخرى لعميل المراجعة وخاصة الخدمات الاستشارية.

ومن منطلق أن منشآت المحاسبة والمراجعة كبيرة الحجم تهدف إلى الحفاظ على سمعتها بشكل عام من خلال تفعيل الرقابة على مدى الإلتزام بالمعايير المهنية وقواعد السلوك المهنى، كما تتمكن من تطبيق سياسة التخصص الصناعى التى تعتمد على التفهم الكامل لطبيعة نشاط العميل، فلقد تركز اهتمام فئة من الدراسات على قياس جودة المراجعة من خلال كل من الحجم؛ والتخصص الصناعى للمراجع الخارجى، وذلك من أجل اختبار أثر جودة المراجعة على إدارة الأرباح. فتناولت دراسة (Chen, et al., 2005) الشركات التى قامت بالطرح الأولى لأسهمها للاكتتاب العام IPO Process، حيث قد يكون لدى الإدارة فى هذه المرحلة الدافع لاستغلال انخفاض المعلومات المتاحة للمستثمرين وممارسة إدارة الأرباح، وأكدت نتائج الدراسة على أن ارتفاع كل من الحجم؛ والتخصص الصناعى للمراجع الخارجى كمؤشرات لمستوى جودة المراجعة، يؤدى إلى وضع قيود أمام ممارسات إدارة الأرباح.

من جانب آخر، فلقد استخدمت دراسة (Rusmin,2010) التخصص الصناعى كمؤشر لجودة المراجعة فى دراسة الأثر على إدارة الأرباح، وتبين وجود انخفاض جوهرى فى مستوى ادارة الأرباح لدى الشركات التى تتعامل مع مكاتب مراجعة متخصصة أو أحد المكاتب الأربع الكبرى والتى لديها فرق مراجعة متخصصة. كما أكدت دراسة (مرسى، ٢٠١٥) أن تطبيق إستراتيجية التخصص الصناعى تدعم قدرة المراجع على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، حيث أن تفهم المراجع لطبيعة صناعة العميل ينعكس بصورة مباشرة على تقدير عناصر نموذج خطر المراجعة التى من ضمنها مخاطر وجود ممارسات لإدارة الأرباح، وعلى خطة وبرنامج المراجعة، بما يمكنه من كشف

ممارسات إدارة الأرباح، والحد منها.

ولقد تناولت دراسة (Jaggi, et al., 2015) اختبار أثر التخصص الصناعى لمنشأة المحاسبة والمراجعة على جودة أرباح الشركات التى تعانى من أوجه ضعف جوهرى فى هيكل الرقابة الداخلية تطبيقاً على الشركات التى يتم مراجعتها من جانب أحد المكاتب الأربعة الكبرى، وأكدت نتائج الدراسة أن جودة خدمات المراجعة التى تقدمها المكاتب الكبرى هى رهن التخصص الصناعى الذى يضمن للمراجعين اكتساب الخبرة اللازمة ولاسيما فى حالات ضعف هياكل الرقابة الداخلية.

على الرغم من ذلك، فلقد أكدت نتائج بعض الدراسات على وجود اتجاه معاكس لنتائج الدراسات السابق عرضها، فلقد أثبتت نتائج دراسة (Medeiros and Dantas, 2015) عدم وجود تأثير معنوى للتخصص الصناعى للمراجع على مستوى إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات المحاسبية. من جانب آخر، فلقد لفتت نتائج الدراسات (Burnett, et al., 2012; Andayani and Warsono, 2013) إلى أنه مع ارتفاع مستوى جودة المراجعة من خلال التخصص الصناعى، فقد تلجأ الشركات إلى ممارسة إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية حيث تعمل المراجعة الخارجية مرتفعة الجودة على تقييد قدرتها على ممارسة إدارة الأرباح التى تعكسها الإستحقاقات الاختيارية. بينما أكدت نتائج الدراسة أنه لا يمكن لمراقب الحسابات من خلال التخصص الصناعى فقط أن يضمن منع إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية.

ولقد قدمت دراسة (السروجى، وطلبه، ٢٠١٦) رؤية مستقبلية لدعم قدرة المراجع فى حالة التخصص الصناعى على الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال تحليل التدفقات النقدية والنسب المالية، وإستخدام بعض المقاييس مثل ثبات واستمرارية الأرباح، القدرة على التنبؤ، تمهيد الأرباح، الاستحقاقات الاختيارية، معامل استجابة الأرباح، القيمة الملائمة للأرباح. كما أكدت دراسة (Kassem, 2018) إلى أهمية إدراك المراجعين للدوافع الادارية تجاه التلاعب المحاسبى بشكل عام، لتعزيز قدرتهم على كشف والتقرير عن المخالفات فى التقارير المالية.

من جانب آخر، فلقد تركز اهتمام فئة من الدراسات على تأثير مجموعة من المتغيرات ذات الصلة بجودة المراجعة على جودة أرباح عميل المراجعة، والمتمثلة فى مؤشرات استقلال منشأة المحاسبة والمراجعة من خلال الأهمية النسبية للعميل لدى منشأة المحاسبة والمراجعة، كمستوى الأتعاب، وتقديم الخدمات الأخرى. فبينما تؤكد نتائج بعض الدراسات ومنها (Park, 2015; Alzoubi, 2016; أحمد، ٢٠١٢; Isahak, et al., 2011) على وجود تأثير ايجابي لإرتفاع

قيمة أتعاب المراجعة على جودة الأرباح، الأمر الذى يبرر ارتفاع أتعاب مكاتب المراجعة الكبرى، وأنه حتى مع إرتفاع الأهمية النسبية للعميل، فإن لدى منشأة المحاسبة والمراجعة؛ وخاصة كبيرة الحجم؛ الدافع نحو الحفاظ على السمعة وتجنب التعرض للتقاضى، بما يعزز من إنخفاض مستوى إدارة الأرباح.

ولقد قدمت دراسة (Koh, et al., 2013) دليلاً تجريبياً بشأن تحسن جودة أرباح الشركات التى تقدم لها منشأة المراجعة خدمات أخرى إلى جانب خدمة المراجعة السنوية لقوائمها المالية. الأمر الذى يمكن تبريره بوجود إمكانية لتحسين جودة المراجعة من خلال زيادة مستوى معرفة مراجع بنشاط العميل، من خلال تقديمه لخدمات إضافية للعميل. وأكدت دراسة (Asthana, 2017) على أن المكاتب الأربع الكبرى تتعامل مع استراتيجية التنوع بشكل أفضل من المكاتب الصغرى بشكل يضمن عدم الإخلال بمستوى جودة المراجعة. ويشير (Barghathi, et al., 2017) إلى اعتقاد البعض من أصحاب المصالح أن لدى المراجع المقدرة الكاملة على منع ممارسات إدارة الأرباح التى يكتشفها بسبب تأثير تقرير المراجعة طالما حافظ على استقلاله.

إلا ان هناك اتجاه معارض، حيث اختبرت دراسة (Choi, et al., 2010) العلاقة بين جودة المراجعة، وأتعاب المراجعة غير العادية Abnormal Audit Fees، وتبين وجود انخفاض معنوى فى جودة المراجعة فى حالة الارتفاع غير العادى فى الأتعاب، بينما لم يتبين وجود أى ارتباط بين جودة المراجعة والانخفاض غير العادى فى الأتعاب، وتبرير ذلك هو عدم وجود دافع لدى المراجعين للإخلال بمتطلبات جودة المراجعة. وتشير دراسة (Sharma, et al., 2011) أن إرتفاع مقدار الأهمية الاقتصادية النسبية لعملاء المراجعة، يعد من الأمور التى تهدد استقلالية منشأة المحاسبة والمراجعة بما قد ينعكس على إرتفاع مستوى إدارة الأرباح. ولقد أكدت نتائج دراسة (Li and Guo, 2018) وجود ارتباط معنوى بين ارتفاع اتعاب المراجعة غير العادية وبين مستوى ادارة الأرباح التشغيلية من خلال تغيير تبويب عناصر قائمة الدخل دون التأثير على صافى الدخل.

ويعتقد الباحث أن النتائج المتعارضة بين الدراسات السابقة تقضى بضرورة اجراء المزيد من البحوث لتحديد مدى امكانية اعتبار أتعاب المراجعة غير العادية مقياسا للجهد الاضافى المبذول من جانب المراجع نتيجة ارتفاع مخاطر نشاط العميل، أم أنها مقياس لمدى وجود ترابط فى المصالح بين المراجع والعميل بما قد يدفعه للسماح باتباع سياسات محاسبية انتهازية.

٦-٣ تحليل العلاقة بين حجم وتدوير منشأة مراقب الحسابات وممارسات إدارة الأرباح، واشتقاق فروض البحث

حيث تبين للباحث من تحليل الدراسات السابقة وجود تعدد فى أساليب قياس جودة المراجعة، فى مجال علاقتها بمستوى ممارسات إدارة الأرباح، مع وجود اتجاهات متباينة بين الاتفاق والتعارض بين نتائج هذه الدراسات. الأمر الذى يدفع الباحث نحو تحليل العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح سواء المحاسبية أو من خلال الأنشطة الحقيقية وبين جودة المراجعة، تركيزاً على مؤشر حجم منشأة مراقب الحسابات كونه أحد أهم كمؤشرات لجودة المراجعة الذى يحتوى ضمناً على مؤشرات عديدة أخرى كمستوى التخصص الصناعى، وكذلك تدوير منشأة مراقب الحسابات كمقياس لطول فترة الارتباط بين المراجع وعميله كأحد مؤشرات الاستقلال المؤثر على جودة المراجعة، والذى قد يرتبط بمستوى ممارسة ادارة الأرباح (Ghosh and Moon, 2005; Francis et al., 2005; Francis, 2011; Qi, et al., 2015) ، والذى إهتم به عدد قليل من الدراسات العربية والمصرية.

٦-٣-١ تحليل العلاقة بين حجم منشأة مراقب الحسابات وممارسات إدارة الأرباح، واشتقاق الفرض الأول وفرعيته

هناك شبه إجماع بين البحوث المطبقة على الشركات المساهمة المقيدة بالسوق الأمريكية (DeAngelo, 1981; Francis and Krishnan, 1999; Francis and Yu, 2009) بأن حجم منشأة المحاسبة والمراجعة يرتبط طرديا بجودة المراجعة، باعتبار أن منشآت المحاسبة والمراجعة كبيرة الحجم لديها الكثير لتفقده من سمعتها إذا فشلت فى التقرير عن المخالفات الموجودة بالتقارير المالية لعميل المراجعة، وهى الأكثر تحفظاً بصدد إصدار تقارير مراجعة غير معدلة لعملائها، والأكثر حرصا على إصدار تقارير بشأن القدرة على الاستمرار، والتى لديها القدرة الأكبر على الحد من ممارسة عميل المراجعة لإدارة الأرباح. ولقد أكدت نتائج دراسة (Jordan, et al., 2010) أن عملاء المكاتب الأربعة الكبرى لا يستطيعون أبداً إحداث أى تأثير متعمد فى معدل ربحية السهم كأحد دوافع إدارة الأرباح، بخلاف عملاء المكاتب غير الكبرى، فتبين استطاعتهم إحداث تقريب لأعلى بصورة معنوية لمعدل العائد على السهم ليقترب من توقعات المحللين الماليين. فى حين أنه عندما اعتمدت دراسة (Choi et al., May-2010) على قياس حجم مكتب المراجعة باستخدام اجمالى عدد العملاء، تبين أن ارتفاع حجم مكتب المراجعة يرتبط بارتفاع مستوى جودة المراجعة من حيث مستوى الاستحقاقات غير العادية التى لم يعتمدها المراجع Unsigned

Abnormal Accruals وبموجبها تم اصدار تقرير مراجعة برأى معدل Modified Audit Opinions.

من جانب آخر، هناك تعارض بين نتائج دراسات أجريت على أسواق غير أمريكية، حيث أيدت دراسة (Hussainey, 2009) المطبقة على الشركات البريطانية أن هناك تأثير لإدراك المستثمرون لجودة المراجعة على تنبؤاتهم بالأرباح حيث ترتفع لديهم القدرة التنبؤية Predictability طالما روجعت القوائم المالية من أحد المكاتب الكبرى كمؤشر لإرتفاع جودة المراجعة. بينما لم تتوصل دراسة (Campa, 2013)؛ المطبقة على الشركات البريطانية أيضاً؛ إلى دليل معنوى يؤكد وجود اختلاف جوهرى بين مستويات مؤشرات جودة المراجعة المستخدمة بين القوائم المالية لعملاء مكاتب المراجعة الكبرى وبين القوائم المالية لعملاء مكاتب الأخرى بخلاف المكاتب الكبرى. حيث استخدمت الدراسة ثلاثة مؤشرات لجودة المراجعة وهى الاستحقاقات الاختيارية كمؤشر لمستوى إدارة الأرباح، مستوى التحفظ المحاسبى، ملاءمة معلومات الأرباح لأغراض قياس القيمة value relevance of earnings.

كما تناولت بعض الدراسات العربية دراسة العلاقة بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح وتوصلت إلى نتائج متباينة أيضاً، حيث أكدت نتائج دراسة (Alfraih, 2015) على وجود تأثير معنوى لجودة المراجعة على مدى ملاءمة كل من الأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية لأغراض تقييم الأسهم، وذلك فى ظل القرارات التى تستوجب إجراء المراجعة المشتركة joint audit لجميع الشركات المدرجة في البورصة الكويتية. حيث تم الاستدلال عن جودة المراجعة بمدى وجود منشآت المراجعة الكبرى ضمن فريق المراجعة المشترك الذى قد يتكون من؛ إحدى منشآت المراجعة الأربعة الكبرى مع منشأة مراجعة محلية؛ أو اثنتين من منشآت المراجعة الكبرى، أو منشأتين مراجعة محليتين. على الرغم من ذلك، فلقد أكدت نتائج بعض الدراسات على وجود اتجاه معاكس، منها (آل عباس، ٢٠٠٨؛ باسودان، والمالكى، ٢٠١٦) المطبقة على الشركات المساهمة السعودية، ودراسة (Bassiouny, et al., 2016) المطبقة على جمهورية مصر العربية، والتى أكدت نتائجها على عدم وجود تأثير لحجم منشأة المحاسبة والمراجعة من حيث مدى انتماءها لأحد المكاتب الأربعة الكبرى على اتجاه الشركة نحو إدارة الأرباح، بما يتفق مع نتائج معظم الدراسات السابقة التى طبقت خارج الولايات المتحدة والذى يعود إلى انخفاض خطر المساءلة القانونية للمراجع الخارجى عن عدم كشف لممارسات إدارة الأرباح، مما يقلل من بذل المراجعين للعناية المهنية الواجبة خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين جودة المراجعة وبين إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية، فلقد تباينت نتائج الدراسات السابقة فى هذا المجال، حيث أكدت نتائج دراسة (Chi, et al., 2011) إلى أن عملية التحول من إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات إلى إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقة ترتبط بارتفاع مستوى جودة المراجعة التى تم رصدها بعدة مؤشرات من ضمنها انتماء منشأة المحاسبة والمراجعة لأحد المكاتب الكبرى. من جانب آخر، فلقد تبين لدراسة (رضوان، ٢٠١٣)؛ المطبقة على الشركات المساهمة السعودية؛ عدم وجود أى تأثير معنوى لحجم منشأة المراجعة مقاساً بمدى الانتماء لأحد المكاتب الكبيرة على عمليات إدارة الأرباح سواء المحاسبية أو الحقيقية.

إلا أن دراسة (Shawn, et al., 2016)؛ المطبقة على الشركات الكورية؛ قد أكدت على ارتفاع مستوى التدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة التشغيلية؛ كمؤشر عن مستوى إدارة الأرباح الحقيقية؛ مع ارتفاع مقاييس جودة المراجعة المرتبطة بسمعة المراجع كحجم مكتب المراجعة، ومدى انتماءه لأحد المكاتب الكبرى، كما تبين وجود ارتباط طردى معنوى بين الإدارة الحقيقية للأرباح وبين حجم الاستحقاقات الاختيارية بما يشير إلى لجوء مديروا الشركات الكورية إلى كل من إدارة الأرباح الحقيقية والمحاسبية فى آن واحد. بينما توصلت دراسة (Muttakin, et al., 2017) تطبيقاً على الشركات المساهمة المقيدة ببورصة دكا بسوق المال البنجلاديشى إلى أن ارتفاع حجم مكتب المراجعة ومستوى التخصص الصناعى يؤديان إلى التخفيف من حدة الارتفاع الملحوظ فى مستوى إدارة الأرباح الحقيقية من خلال عمليات الاندماج بين الشركات.

ويخلص الباحث إلى أن غالبية الدراسات (Chen, et al., 2005; Jordan, et al., 2010; Rusmin, 2010; Jaggi, et al., 2015; Alfraih, 2015) قد أيدت أن كبر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة يعد مؤشراً لإرتفاع مستوى جودة الأداء المهنى للمراجعة بما قد ينعكس إيجاباً على جودة أرباح منشأة عميل المراجعة من حيث انخفاض مستوى إدارة الأرباح، حيث أن كبر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة قد يتيح لها اتباع إستراتيجية التخصص الصناعى. إلا أنه هناك دراسات أخرى (Campa,2013; Dantas and Medeiros, 2015; Bassiouny, et al., 2016; Asthana, 2017) قد أكدت وجود إتجاه معارض حيث لم تؤيد نتائجها وجود ما يضمن لمكاتب المراجعة الكبرى لاسيما التى تطبق سياسات التخصص الصناعى أن يرتفع مستوى جودتها مؤديا إلى انخفاض مستوى إدارة الأرباح لدى منشآت عملاءها.

وحيث تبين للباحث وجود إجماع بين نتائج غالبية الدراسات السابقة ومنها (Fafatas, 2010; Memis and Cetenak, 2012; Abughazaleh, et al., 2015; Dantas and Medeiros, 2015; Hee, 2018) بشأن دور البيئة التنظيمية لمهنة المراجعة المتمثل فى تفعيل اجراءات مساءلة المراجع الخارجى وفرض العقوبات على المخالفات مما يؤدى إلى رفع مستوى جودة المراجعة، فيمكن للباحث تحييد أثر اختلاف البيئة النظامية لمهنة المراجعة، حيث سيتم اختبار صحة فروض البحث تطبيقاً على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية فحسب. وبالتالى فإن مراقبى الحسابات المسجلين بسجل قيد مراقبى الحسابات لدى الهيئة العامة للرقابة المالية جميعهم خاضعون لنفس ضوابط القيد والشطب ولرقابة وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبى الحسابات والتى تختص بالرقابة على جودة أعمال مراقبى الحسابات المسجلين لدى الهيئة من خلال فحص أعمالهم للتحقق من مدى الالتزام بتطبيق معايير المراجعة المصرية، كما أنها تقترح قواعد لقيد مراقبى الحسابات فى سجل مراقبى حسابات الشركات المشار إليها.

وجدير بالذكر أن تلك الوحدة لديها الآلية للتفتيش الدورى للتأكد من جودة أعمال مراجعى الحسابات والصلاحيات الخاصة بغرض فرض عقوبات على مراقبى الحسابات المخالفين لمعايير المراجعة والقواعد المقيدة فى السجل، ومن صميم دورها القيام بالتأكد من مدى توافر المؤهلات المطلوبة من مراقبى حسابات الشركات العامة قبل تسجيلهم فى سجلات الهيئة، ومتابعة مدى محافظة مراقبى الحسابات على مهاراتهم المهنية ومتابعتهم لما تصدره المنظمات المهنية من معايير وأدلة، وتطبيق آلية للتحقق من استقلالية مراقبى الحسابات، وذلك بهدف توفير درجة من ثقة لدى اصحاب المصلحة فى جودة أعمال مراقبى حسابات الشركات العامة.

من ناحية أخرى، فلقد تبين للباحث من نتائج الدراسات (Chi, et al., 2011; Burnett, et al., 2012; Andayani and Warsono, 2013; Shawn, et al., 2016; Muttakin, et al., 2017) وجود شبه إجماع على أن ارتفاع مستوى جودة المراجعة إذا أدت إلى انخفاض مستوى إدارة الأرباح المحاسبية فهى لا تمكن المراجع من التصدى لممارسات إدارة الأرباح الحقيقية بما فيها التى تتم بصورة انتهازية من جانب إدارة عميل المراجعة.

ومما سبق يمكن للباحث إشتقاق الفروض التالية-

الفرض الرئيسى الأول (ف١): يوجد إختلاف معنوى ذو دلالة إحصائية بين الشركات من حيث مستوى إدارة الأرباح مع إختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة.

الفرض الفرعى (ف١/أ): يوجد اختلاف معنوى ذو دلالة إحصائية بين الشركات من حيث مستوى إدارة الأرباح المحاسبية مع اختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة.

الفرض الفرعى (ف١/ب): يوجد اختلاف معنوى ذو دلالة إحصائية بين الشركات من حيث مستوى إدارة الأرباح الحقيقية مع اختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة.

٦-٣-٢ تحليل العلاقة بين طول فترة الارتباط بين المراجع وعميله وممارسات إدارة الأرباح، واشتقاق الفرض الثانى وفرعيتيه

تركز اهتمام فئة من الدراسات المحاسبية على اختبار أثر اختلاف طول فترة الارتباط مع العميل على جودة الأداء المهنى، بما يتيح للباحث فرصة استقراء وتحليل نتائج الدراسات سواء المؤيدة أو المعارضة لأثر تدوير منشأة مراقب الحسابات كمؤشر لأحد محددات جودة المراجعة على إدارة الأرباح.

فلقد أيدت بعض الدراسات الأثر الإيجابى لزيادة؛ أو الأثر السلبى لقصر؛ طول فترة الارتباط بين المراجع والعميل على جودة المراجعة بما ينعكس على جودة الأرباح المحاسبية لعميل المراجعة؛ وبالتبيعة انخفاض حدة مستوى ممارسة إدارة الأرباح؛ بمعلومية أثر منحنى التعلم للمراجع الخاص بالمعرفة بطبيعة نشاط العميل. فلقد أكدت نتائج دراسة (Johnson, et al., 2002) أن قصر طول فترة الإرتباط بين المراجع والعميل يرتبط بارتفاع القيمة المطلقة للاستحقاقات غير العادية مع انخفاض مستوى ثبات الاستحقاقات بما يشير إلى انخفاض جودة التقرير المالى. بينما لم يتبين للدراسة وجودة علاقة معنوية احصائياً فيما يتعلق بفترة الارتباط المتوسطة أو الطويلة بين المراجع وعميل المراجعة. كما تناولت دراسة (Davidson, et al., 2006) اختبار فرضية إرتفاع مستوى إدارة الأرباح بعد تدوير المراجع لأسباب تعزو إلى السلوك الإدارى الانتهازى التى استدلت عنه من خلال وجود رأى معدل بتقرير المراجعة. وتوصلت الدراسة إلى أنه فى المتوسط لا يتم رفع مستوى إدارة الأرباح بعد تدوير المراجع مباشرة، لكن هناك ارتفاع ملحوظ فى مستوى إدارة الأرباح لدى الشركات التى تحولت من أحد مكاتب المراجعة الكبرى إلى أحد المكاتب الأخرى بسبب تلقى تقرير برأى معدل من مكتب المراجعة الأول.

بينما أكدت نتائج دراسة (Ho, et al., 2010) أنه مع زيادة طول فترة إرتباط المراجع مع عميل المراجعة، تلجأ إدارة عميل المراجعة إلى محاولة إدارة تنبؤات المحللين الماليين بشأن الأرباح المستقبلية فى إتجاه هبوطى إلى أسفل، وذلك بدلا من اللجوء إلى ممارسات إدارة الأرباح لأعلى من خلال التحكم فى الاستحقاقات، وذلك بهدف تجنب مفاجآت الأرباح السلبية Negative Earnings

Surprises الوفاء بتنبؤات المحللين الماليين. ويمكن القول أن نتائج تلك الدراسة تدعم بشكل غير مباشر الرأى الجدلى القائل بأن زيادة طول فترة الإرتباط بين المراجع والعميل يؤدى إلى رفع مستوى جودة المراجعة. كما وجدت دراسة (Chi, et al., 2011) ان هناك ارتباط طردى معنوى بين طول فترة ارتباط المراجع بعميل المراجعة وبين ارتفاع مستوى ادارة الأرباح الحقيقية، مما يلفت الانتباه إلى البحث فى مدى ضرورة فرض التدوير الدورى الإلزامى لمراقب الحسابات.

من جانب آخر، فلقد هدفت دراسة (and Basuony, 2018El Guindy) الى اختبار مدى وجود اختلاف فى العلاقة بين طول مدة ارتباط مكتب المراجعة مع عميل المراجعة، وبين مستوى ممارسات إدارة الأرباح، وذلك من خلال إجراء مقارنة بين مجموعتين من الشركات المساهمة البريطانية الأولى مستمرة على تطبيق المعايير المحاسبية المحلية البريطانية UK GAAP والأخرى تحولت إلى تطبيق معايير التقرير المالى الدولية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين طول فترة إرتباط مكتب المراجع بعميل المراجعة وبين مستوى إدارة الأرباح لعينة الشركات التى لم تتحول الى تطبيق معايير محاسبة الدولية.

وعلى خلاف النتائج السابقة، فلقد أكدت نتائج بعض الدراسات السابقة على الأثر السلبى لزيادة؛ أو الأثر الإيجابى لقصر؛ طول فترة الارتباط بين المراجع والعميل على جودة المراجعة بما ينعكس على جودة ومستوى ممارسة إدارة الأرباح. فتناولت دراسة (أحمد، ٢٠١٢) دراسة العلاقة بين مجموعة من المتغيرات المستقلة الممثلة لخصائص جودة المراجعة والتي من المتوقع أن يكون لها تأثير على جودة الأرباح كمتغير تابع يتمثل في انخفاض المستحقات الكلية كمؤشر لخلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح. ولقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لطول فترة ارتباط المراجع مع العميل على جودة الأرباح يتمثل فى ارتفاع مستوى المستحقات الكلية. كما أشير بدراسة (,2014Nicolaescu) إلى أن للتدوير الإلزامى للمراجع تكلفة يتحملها كل من المراجع والعميل، حيث أن لتدوير المراجع أو شريك المراجعة أثر على ساعات المراجعة وبالتبعية على أتعاب المراجعة، بما قد ينعكس على جودة الأرباح خلال الفترة المحيطة بعملية التدوير. وتطبيقاً على البنوك التجارية بالبرازيل، أثبتت نتائج دراسة (and Medeiros, 2015Dantas) عدم انخفاض جودة المراجعة مع زيادة قصر فترة الارتباط بين المراجع والبنك، بل أنها تنخفض مع ارتفاع مدة ارتباط المراجع مع البنك لما يزيد عن ستة أعوام. كما أن جودة المراجعة ترتفع إذا كان لدى البنك لجنة مراجعة فعالة.

من جانب آخر، فلقد هدفت دراسة (Chi, et al., 2017) إلى اختبار العلاقة بين نوعين من أنماط خبرة المراجع بالعميل وبين جودة المراجعة. النوع الأول من الخبرة هو " الخبرة السابقة للمراجع قبل الارتباط بالعميل Pre-Client Experience حيث يكون لشريك المراجعة سنوات خبرة سابقة كشريك مراجعة فى بداية التكليف والارتباط بالعميل، بينما النوع الثانى هو الخبرة الوثيقة بالعميل Client-Specific Experience حيث يكون للمراجع سنوات خبرة مع نفس العميل. وأكدت نتائج الدراسة أن كل من نوعى الخبرة يدعمان جودة المراجعة وإدراك الدائنين لها، وأن النوع الأول من الخبرة قبل الارتباط بالعميل ترتبط طردياً بجودة المراجعة خلال الفترات المبكرة من سنوات التعاقد الأولى، والعكس صحيح إذا مضى على ارتباط المراجع مع العميل خمس سنوات على الأقل.

بينما تناولت دراسة (Quick and Schmidt, 2018) باختبار أثر كل من تدوير المراجع، وطول مدة الإرتباط بالمراجع Auditor Retention، على مدى إدراك جودة المراجعة من جانب أصحاب المصالح؛ من خلال اجراء تجربة معملية على مديرى البنوك والمستثمرين المؤسسيين Institutional Investors في ألمانيا. وأكدت نتائج التجربة أن إدراك المشاركين فى التجربة لمستوى جودة المراجعة يتأثر سلبياً أيضاً بارتفاع المدة الزمنية لمعدل دوران المراجع.

ويخلص الباحث من تحليل الدراسات السابقة إلى أنه قد تؤثر طول الفترة التعاقدية سلباً على جودة الأداء المهنى للمراجع بما يحد من قدرته على كشف ممارسات إدارة الأرباح وذلك إما فى حالات نشأة مصالح مشتركة مع العميل أو استغلال إدارة العميل لبعض حالات إنخفاض مستوى بذل العناية المهنية من جانب المراجع نظير إلمامه بأوجه النشاط المختلفة لدى العميل خلال السنوات التعاقدية الماضية. من جانب آخر فإنه قد تفشل إدارة عميل المراجعة فى ممارسة إدارة الأرباح خلال السنوات التعاقدية الأولى مع المراجع نتيجة بذله أقصى درجات العناية الواجبة محققاً أعلى مستوى جودة من الأداء المهنى.

وحيث تبين للباحث وجود تباين بين الدراسات (Johnson, et al., 2002; Davidson, et al., 2006; Ho, et al., 2010; Nicolaescu, 2014; Dantas and Medeiros, 2015; Chi, et al., 2017; Quick and Schmidt, 2018; El Guindy and Basuony, 2018) من حيث أثر إختلاف طول الفترة التعاقدية على جودة الأداء المهنى للمراجع وقدرته على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، حيث تبين للبعض ارتفاع جودة المراجعة مع ارتفاع طول فترة ارتباط المراجع مع عميل المراجعة، بينما تبين للبعض الآخر أن التدوير الدورى الإلزامى وقصر فترة

الارتباط بين المراجع والعميل تعد ضماناً لجودة الأداء المهنى للمراجعة. ولذا، وحيث أن ممارسات إدارة الأرباح تتراوح ما بين إتجاهين إما إدارة الأرباح المحاسبية أو إدارة الأرباح الحقيقية، **فيمكن للباحث إشتقاق الفروض التالية-**

الفرض الرئيسى الثانى (ف٢): يؤدى تدوير منشأة مراقب الحسابات إلى وجود إختلاف معنوى ذو دلالة إحصائية فى مستوى إدارة الأرباح.

الفرض الفرعى (ف٢/أ): يؤدى تدوير منشأة مراقب الحسابات إلى حدوث اختلاف معنوى ذو دلالة إحصائية فى مستوى إدارة الأرباح المحاسبية.

الفرض الفرعى (ف٢/ب): يؤدى تدوير منشأة مراقب الحسابات إلى حدوث اختلاف معنوى ذو دلالة إحصائية فى مستوى إدارة الأرباح الحقيقية.

٦-٤ منهجية البحث

لمعالجة مشكلة البحث وسعياً لتحقيق أهدافه، يتم إختبار فروض البحث من خلال دراسة تطبيقية تعتمد على تجميع بيانات تخص الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك حتى يمكن للباحث استخلاص نتائج البحث بشقيه النظرى والتطبيقى، والتى على ضوئها يمكن إبداء التوصيات وإقتراح مجالات للبحوث المستقبلية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة، كما يلى:

٦-٤-١ أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية إختبار الفروض التى انتهى إليها الباحث بالشق النظرى من الدراسة على ضوء ما قام به من تحليل لأهم الدراسات السابقة فى مجال مدى إنعكاس جودة المراجعة الخارجية على مستوى إدارة الأرباح للشركات، وعلى ضوء الفروض التى انتهى إليها البحث بالشق النظرى من الدراسة، يمكن للباحث تلخيص أهداف الدراسة التطبيقية فيما يلى: -

- تجميع بيانات فعلية تخص الشركات المساهمة المصرية المقيدة ببورصة الأوراق المالية من واقع القوائم المالية السنوية الكاملة لها.
- توصيف وقياس متغيرات الدراسة المتمثلة فى جودة المراجعة الخارجية، ومستوى إدارة الأرباح.
- إختبار مدى وجود اختلاف بين مستويات إدارة الأرباح لدى الشركات بإختلاف جودة المراجعة الخارجية. حيث سيتم التركيز على محددات جودة المراجعة التى لم تتفق بشأنها نتائج الدراسات السابقة ومازال الجدل بشأن تأثيرها سواء الإيجابى أو السلبى محلاً للجدل. ولذا سيتم استخدام كل من حجم منشأة المحاسبة والمراجعة كمؤشر محل للخلاف بين الدراسات السابقة لجودة الأداء المهنى للمراجعة استرشادا بدراسة كل من (Chen, et al., 2005; Jordan, et al.,

2010; Jaggi, et al., 2015; Fernando and Thevaranjan, 2017) كما سيتم التركيز طول الفترة الزمنية التعاقدية بين المراجع وعميل المراجعة كمؤشر آخر بديل لجودة المراجعة ومازال محل للجدل استرشادا بدراسة كل من (Sharma, et al., 2011; Qi, et al., 2015; Alzoubi, 2016; Eshleman, et al., 2018; Li and Guo, 2018; El Guindy and Basuony, 2018; Quick and Schmidt, 2018)

٦-٤-٢ مجتمع وعينة وأدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة الصناعية المقيدة أسهمها بسوق الأوراق المالية المصرية. وإعتمدت الدراسة على البيانات التاريخية الفعلية المنشورة للشركات التى تلتزم بنشر قوائمها المالية وتقديمها للهيئة العامة لسوق المال (هيئة الرقابة المالية)، بالقوائم المالية السنوية الكاملة المتوافرة بمصادر المعلومات الإلكترونية؛ الموقع الإلكترونى: مباشر معلومات مصر " https://www.mubasher.info/markets/EGX" ؛ مما أتاح للباحث إمكانية الحصول عليها، حيث قام الباحث بالحصول على القوائم المالية السنوية الكاملة لمجموعة الشركات المنتمية لكافة القطاعات ، والمبينة بجدول رقم (٢)، وعددها ٢٠٢ شركة بعد إستبعاد الشركات المنتمية لكل من قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية الأخرى باستثناء البنوك وعددها ٥٠ شركة، ليصبح مجتمع الدراسة متمثل فى عدد ١٥٢ شركة.

جدول (١): عدد الشركات المدرجة بكافة قطاعات السوق المصرية

قطاعات السوق المصرية	عدد الشركات المدرجة
قطاع بنوك	15
قطاع خدمات مالية (باستثناء البنوك)	35
قطاع موارد أساسية	10
قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	18
قطاع أغذية ومشروبات	30
قطاع رعاية صحية وادوية	18
قطاع العقارات	34
قطاع كيماويات	8
قطاع منتجات منزلية وشخصية	10
قطاع التشييد ومواد البناء	19
قطاع اتصالات	5
قطاع سياحة وترفيه	16
اجمالى	202شركة

كما أمكن للباحث حصر منشآت المراجعة المكلفة بمراجعة القوائم المالية لكل شركة وذلك إما من خلال المعلومات الخاصة بكل شركة والمتاحة على الموقع الإلكترونى ذو الصلة أو من خلال تقرير مراقب الحسابات المرفق بالقوائم المالية وذلك عن الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨، وعددهم ٧٠ مكتب ومنشأة، كما أمكن تحديد عدد الشركات المكلف بمراجعة قوائمها المالية لكل منشأة مراجعة على حدة سواء منفردة أو بالمشاركة مع منشأة مراجعة أخرى، كما أمكن تحديد عمليات تدوير منشأة مراقب الحسابات لكل شركة وذلك أيضاً عن الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨.

٦-٤-٣ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

تم توصيف متغيرات الدراسة وكيفية توظيف كل منها لأغراض الدراسة على النحو التالى:

أ- المتغير المستقل الأول: حجم منشأة المحاسبة والمراجعة كمؤشر لجودة المراجعة (AQs)

قام الباحث باستخدام عدد العملاء لكل منشأة مراجعة كمقياس لحجمها تمشياً مع دراسة كل من (Choi et al, 2010; Campa, 2013; Jaggi, et al., 2015) وذلك من واقع حصر عدد العملاء لكل منشأة مراجعة يمكن تصنيف منشآت المراجعة حسب متطلبات مشكلة وهدف البحث إلى فئتين فقط وهى إما منشآت مراجعة كبيرة الحجم أو منشآت مراجعة صغير الحجم، حيث قام الباحث بإجراء ترتيب تنازلى لإجمالى عملاء المراجعة؛ شاملة البنوك والمؤسسات المالية؛ لكل منشأة مراجعة لتحديد كل فئة منهم، وبالتبعية تحديد القوائم المالية للشركات التى سيتم تصنيفها على أنها قد تم مراجعتها بواسطة منشأة مراجعة كبيرة الحجم أو صغيرة الحجم(ملحق رقم ١).

ولم يقم الباحث بإستبعاد البنوك والمؤسسات المالية أثناء حصر عدد عملاء كل مكتب مراجعة حتى يتسنى تصنيف المكتب حسب الحجم بمعلومية العدد الإجمالى الفعلى لعملاء كل منشأة محاسبة ومراجعة، و يرى الباحث أن هذا العدد يعكس مؤشرات أخرى لجودة المراجعة كالسمعة ومقدار الأتعاب.

ب- المتغير المستقل الثانى: تدوير منشأة المحاسبة والمراجعة كمؤشر لجودة المراجعة (AQP)

قام الباحث برصد الحالات التى بموجبها تم تدوير منشأة مراقب الحسابات لكل شركة، وذلك استرشادا بدراسة كل من (Chi, et al., 2017; El Guindy and Basuony, 2018; Quick and Schmidt, 2018) لغرض لتحديد المشاهدات التى يمكن الاستعانة بها لتحديد الشركات

التى قامت بتغيير التعاقد مع منشأة المحاسبة والمراجعة على مدار الفترة محل التحليل والدراسة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨ ، حتى يتسنى اختبار لمدى وجود اختلاف فى المتغيرات التابعة نتيجة عملية دوران المراجع (ملحق رقم ٣). ولقد قام الباحث بإستبعاد البنوك والمؤسسات المالية أثناء حصر حالات دوران مكتب مراجعة كما تم استبعاد حالات المراجعة المشتركة بين أكثر من منشأة مراجعة واحدة، فضلا عن استبعاد الشركات التى يراجع قوائمها المالية الجهاز المركزى للمحاسبات.

ج- المتغيران التابعان؛ ويشملان

ج /١- مستوى إدارة الأرباح المحاسبية (Acc.EM)

استرشادا بدراسة (رضوان، ٢٠١٣؛ باسودان، والمالكى، ٢٠١٦؛ Jabbar, 2018) تم استخدام مؤشر لإدارة الأرباح المحاسبية يعتمد على الاستحقاقات الجارية فى كشف إدارة الأرباح من خلال القيمة المطلقة للتغير فى نسبة ميلر (Miller Ratio) ، كمقياس إقترحه (Miller, 2009) لقياس ادارة الأرباح اعتماداً على فصل الاستحقاق الاختيارى غير العادى عن الاستحقاق الجارى. حيث يتم حساب القيمة المطلقة للتغير بين فترتين متتاليتين فى النسبة بين رأس المال العامل كعنصر معرض للتلاعب، وعنصر التدفق النقدى من الأنشطة التشغيلية كعنصر غير معرض للتلاعب، وذلك بإعتبار أن سبيل الإدارة للتلاعب بالأرقام المحاسبية إنما يتم من خلال عناصر الاستحقاق المحاسبى من خلال التسجيل العدائى لعناصر الإيرادات والمصروفات. حيث ابتعاد القيمة المطلقة للتغير فى هذه النسبة عن الصفر تشير إلى ارتفاع مستوى إدارة الأرباح. ومن الجدير بالذكر أنه طبقاً لدراسة (Miller, 2009) فإن نسبة ميللر تعد من نماذج قياس إدارة الأرباح على مستوى كل شركة على حدة دون الحاجة إلى تشغيل بيانات تخص كل الشركات العاملة فى نفس القطاع الذى تنمى إليه الشركة.

$$Acc.EM_{\text{Miller Ratio}} = \left| \left(NWC / NCFO \right)_t - \left(NWC / NCFO \right)_{t-1} \right|$$

حيث أن :-

القيمة المطلقة للتغير فى نسبة ميلر كمؤشر لإدارة الأرباح	$Acc.EM_{\text{Miller Ratio}}$
صافى رأس المال العامل	NWC
صافى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	NCFO

حيث تم قياس صافى رأس المال العامل NWC من خلال العناصر التالية

$$NWC=(CA -Cash) - (CL- STD- TP) -Dep.$$

حيث أن:-

الإستحقاقات التشغيلية (الجارية)	CurrAcc.
اجمالى الأصول المتداولة	CA
النقدية وما يعادلها	Cash
اجمالى الالتزامات المتداولة	CL
الديون قصيرة الأجل المدرجة ضمن الالتزامات المتداولة	STD
ضريبة الدخل المستحقة	TP
مصروف الإهلاك أو الإستنفاد	Dep

ج/٢- مستوى إدارة الأرباح الحقيقية (NonAcc.EM)

استرشادا بدراسة (رضوان، ٢٠١٣؛ Shawn, et al., 2016; Zgarni and Halioui, 2016) تم استخدام مستوى التدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة التشغيلية لكل شركة كمؤشر لإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية. حيث اعتمدت الدراسات السابقة بصدد تقدير التدفقات النقدية غير العادية على التنبؤ بمقدار التدفقات النقدية العادية المتوقعة لكل شركة داخل كل صناعة باستخدام كل من إيراد المبيعات مرجحاً بإجمالى الأصول فى بداية الفترة، ثم إيجاد الفارق بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الفعلية فى لحظة زمنية معينة وبين التدفقات النقدية العادية المتوقعة، واعتبار الفرق بمثابة مقياس للتدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة التشغيلية، حيث اعتمدت الدراسات بصدد تقدير التدفقات النقدية العادية من الأنشطة التشغيلية على العلاقة التالية:-

$$NCFOit/A_{i,t-1} = a_0[1/A_{i,t-1}] + b1[Sales_{it}/A_{i,t-1}] + b2[\Delta Sales_{it}/A_{i,t-1}] + \varepsilon it$$

حيث أن:-

صافى التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية للشركة (i) للسنة (t)	NCFOit.
اجمالى الأصول للشركة (i) للسنة (t-1)	$A_{i.t-1}$
ايراد المبيعات للشركة (i) للسنة (t)	$Sales_{it}$

وحيث اعتمدت الدراسات السابقة على تقدير التدفقات النقدية العادية على مستوى الصناعة، ولذا قام الباحث بإتباع نفس الأسلوب على مستوى كل شركة على حدة لتقدير مستوى التدفقات النقدية العادية المتوقعة من الأنشطة التشغيلية من خلال استخدام برنامج Microsoft Excel لإيجاد العلاقة الخطية بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كمتغير تابع وبين إيراد المبيعات كمتغير مستقل لكل شركة باستخدام البيانات المتاحة على مدار الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨. ثم استخدام المعادلة الخطية المقدرة لكل شركة (i) فى حساب التدفقات النقدية العادية المقدرة من الأنشطة التشغيلية فى السنة المالية (t) من خلال التعويض فى المعادلة بمقدار إيراد المبيعات لتلك السنة، ثم

حساب التدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة التشغيلية فى السنة المالية (t) بالفرق بين صافى التدفقات النقدية الفعلية فى السنة المالية (t) وبين المستوى المقدر للتدفقات العادية، مرجحا بقيمة إجمالى الأصول فى بداية الفترة، واعتباره مؤشرا لمستوى إدارة الأرباح من الأنشطة الحقيقية غير المحاسبية.

$$\text{NonAcc.EM}_{(\text{Abnormal NCFO}_{it})} = \frac{(\text{Actual NCFO}_{it} - \text{Normal Predicted NCFO}_{it})}{\text{total asset}_{it-1}}$$

٦-٤-٤ التحليل الإحصائى للبيانات واختبار فروض البحث

اعتمد الباحث على استخدام تحليل معنوية الفرق بين متوسط مجموعتين Two-Sample T-Test، وذلك لاختبار مدى وجود اختلاف قيم متوسط المشاهدات لكل متغير من المتغيرات التابعة بين المجموعتين من المشاهدات التى تختص كل منها بمجموعة من الشركات حسب طبيعة وهدف كل فرض على النحو التالى:-

٦-٤-٤-١ نتائج اختبار الفرض الأول

قام الباحث بتكوين مجموعتين من الشركات، تختص الأولى منها بالشركات التى روجعت قوائمها من جانب إحدى منشآت المراجعة الكبرى بخلاف الجهاز المركزى للمحاسبات، بينما تختص الثانية منها بالشركات التى روجعت قوائمها من جانب منشأة مراجعة صغيرة الحجم (ملحق رقم ٢). ومن الجدير بالذكر أنه فى كل مجموعة تم اختيار الشركات التى لم تقم خلال الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨ بتدوير منشأة مراقب الحسابات، وذلك بغرض عزل أثر تدوير منشأة مراقب الحسابات خلال الفترة محل الدراسة، وذلك حتى يتسنى للباحث اختبار أثر اختلاف المتغير المستقل الأول وهو حجم منشأة المحاسبة والمراجعة مقاساً بمعلومية إجمالي عدد عملاء كل مكتب، على المتغيرات التابعة. كما تم استبعاد الشركات التى يتم مراجعة قوائمها من جانب أكثر من منشأة مراجعة واحدة، وذلك لعزل أثر عمليات المراجعة المشتركة على المتغيرات التابعة والتى أشارت إلى آثارها المحتملة دراسة (Alfraih, 2015; Quick and Schmidt, 2018).

من جانب آخر، فلقد تم استبعاد الشركات التى لا يتوافر بشأنها بيانات كاملة لأغراض الفترة محل الدراسة، كما تم استبعاد المشاهدات ذات القيم الشاذة حفاظاً على تبعية البيانات للتوزيع المعتدل Normal Distribution، وتبين أن عدد شركات العينة المستخدم لإختبار الفرض الأول

يبلغ ٣٢ شركة كما هو مبين بالملحق رقم (١).

ولقد استهدف الفرض الأول (ف١) إختبار مدى وجود اختلاف معنوى ذو دلالة إحصائية فى مستوى إدارة الأرباح مع اختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، حيث تم صياغته على النحو التالى:

الفرض الرئيسى الأول (ف ١): يوجد إختلاف معنوى ذو دلالة إحصائية بين الشركات من حيث مستوى إدارة الأرباح مع إختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة.

ولقد اعتمد الباحث على برنامج Minitab 18 باستخدام تحليل (Two-Sample T-Test) وذلك لاختبار مدى وجود اختلاف جوهرى بين قيم متوسط المشاهدات المتمثلة فى مؤشر إدارة الأرباح، وبين مجموعتين من الشركات الأولى يتم مراجعة قوائمها المالية من جانب مكتب كبير الحجم، والثانية تتعامل مع أحد المكاتب صغير الحجم. وفى هذه الحالة **يمكن صياغة الفروض الإحصائية على النحو التالى:**

فرض العدم Null hypothesis: $-[\mu_1-\mu_2 = 0]$، أى لا يوجد اختلاف بين قيم متوسطات المشاهدات بين المجموعتين. بمعنى عدم وجود اختلاف فى مستوى مقياس إدارة الأرباح بين الشركات التى يتم مراجعة قوائمها من جانب منشأة محاسبة ومراجعة كبيرة الحجم أو صغيرة الحجم.

الفرض البديل Alternative hypothesis: $-[\mu_1 - \mu_2 \neq 0]$، أى يوجد اختلاف بين متوسطين على الأقل، بمعنى وجود تأثير لاختلاف الشركة التى يتم مراجعة قوائمها من جانب منشأة محاسبة ومراجعة كبيرة الحجم أو صغير الحجم، على مقياس إدارة الأرباح.

ويتم رفض فرض العدم وبالتالى قبول الفرض البديل إذا كانت (ف) المحسوبة > (ف) الجدولية وذلك عند مستوى ثقة Confidence level 95%، وبالتالى إذا كان مستوى الدلالة المشاهد P Value أقل من 0.05 فذلك يعنى رفض فرض العدم الاحصائى وقبول الفرض البديل بوجود اختلاف جوهرى فى مستوى إدارة الأرباح بين الشركات باختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، بينما إذا كان مستوى الدلالة المشاهد P Value أكبر من 0.05 فذلك يعنى عدم إمكانية رفض فرض العدم الاحصائى. وبالتالى يتم رفض الفرض البديل، بمعنى القبول بعدم وجود اختلاف جوهرى فى مستوى إدارة الأرباح بين الشركات باختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة.

ولقد قام الباحث بتجزئة الفرض الأول إلى فرضين فرعيين اعتمادا على التفرقة بين مقياسين لإدارة الأرباح يختص أحدهما بإدارة الأرباح المحاسبية من خلال التغير فى نسبة ميللر، والثانى

يختص بإدارة الأرباح الحقيقية من خلال التدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة التشغيلية، ولذا تم صياغة الفرضين الفرعيين التاليين كى يختص كل منهما بكل نمط من أنماط إدارة الأرباح على النحو التالى:

الفرض الفرعى (ف١/أ): يوجد اختلاف معنوى ذو دلالة إحصائية بين الشركات من حيث مستوى إدارة الأرباح المحاسبية مع اختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة.

قام الباحث بإجراء اختبار مدى تبعية البيانات المستخدمة للتوزيع المعتدل Normality Test بتطبيق اختبار Anderson–darling كما هو مبين بالملحق رقم (٤)، وذلك لغرض التحقق من ملاءمة إجراء الاختبار الإحصائى للفرض باستخدام تحليل (Two–Sample T–Test)، ولقد تبين إمكانية رفض فرض العدم الاحصائى وبالتالى قبول الفرض البديل، بوجود فرق جوهرى ذو دلالة احصائية بين متوسط قيم المتغير التابع Acc.EM وهو التغير المطلق فى نسبة ميللر كمؤشر لإدارة الأرباح المحاسبية بين مجموعتين من الشركات التى تم مراجعتها من جانب أحد المكاتب الكبرى، أو من جانب أحد المكاتب صغيرة الحجم.

وكما هو موضح بالجدول رقم (٢)، بلغ مستوى المعنوية المشاهد P–value يعادل 0.015 وهو أقل من 0.05. وبالتالى يتم قبول فرض وجود اختلاف فى مستوى إدارة الأرباح المحاسبية المحسوبة بالتغير المطلق فى نسبة ميللر، باختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة المشار إليه بمعلومية إجمالى عدد عملاء كل مكتب، حيث تبين أن متوسط قيم مؤشر إدارة الأرباح المحاسبية للشركات التى تتعامل مع أحد المكاتب كبيرة الحجم ويبلغ 0.131 أقل من متوسط قيم مؤشر إدارة الأرباح المحاسبية للشركات التى تتعامل مع أحد المكتب صغيرة الحجم الذى بلغ 0.220.

جدول (٢): نتائج اختبار الفرض الفرعى (ف ١ / أ)

Two-Sample T-Test and CI: Acc.EM for big auditor Co.; Acc.EM for Non big auditor Co.

Method

μ_1: mean of Acc.EM for big auditor Co.

μ_2: mean of Acc.EM for Non big auditor Co.

Difference: $\mu_1 - \mu_2$

Equal variances are not assumed for this analysis.

Descriptive Statistics

Sample	N	Mean	StDev	SE Mean
Acc.EM for big auditor Co.	32	0.131	0.105	0.019

Acc.EM for Non big auditor Co.	32	0.220	0.171	0.030

Estimation for Difference

Difference	95% CI for Difference
-0.0891	(-0.1603; -0.0179)

Test

Null hypothesis	$H_0: \mu_1 - \mu_2 = 0$
Alternative hypothesis	$H_1: \mu_1 - \mu_2 \neq 0$

T-Value	DF	P-Value
-2.51	51	0.015

وبالتالى يخلص الباحث إلى أن كبر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة بمعلومية اجمالى عدد عملاء ينعكس على انخفاض مستوى إدارة الأرباح المحاسبية بمعلومية التغير المطلق فى نسبة ميللر. وعلى الرغم من اختلاف تلك النتيجة مع الدراسات (Chen, et al., 2005; Jordan, et al., 2010; Rusmin, 2010; Jaggi, et al., 2015; Alfraih, 2015)، ويعتقد الباحث أن تفسير ذلك يعود إلى ما تتمتع به المكاتب كبيرة الحجم فى جمهورية مصر العربية؛ التى غالباً ما تكون على شراكة مع مكاتب دولية؛ من إمكانيات مادية وبشرية تميزها عن المكاتب الأصغر حجماً بحيث يتوافر لديها البرمجيات اللازمة لتنفيذ مهام المراجعة، كما تتمكن من تطبيق استراتيجيات التخصص الصناعى، الذى يعكسه الملحق رقم (٢)، الذى يبين عدد عملاء كل مكتب من كل قطاع كن قطاعات السوق.

الفرض الفرعى (ف١/ب): يوجد اختلاف معنوى ذو دلالة إحصائية بين الشركات من حيث مستوى إدارة الأرباح الحقيقية مع اختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة.

قام الباحث بإجراء اختبار مدى تبعية البيانات المستخدمة للتوزيع المعتدل Normality Test بتطبيق اختبار Anderson-darling كما هو مبين بالملحق رقم (٤)، وذلك لغرض التحقق من ملائمة إجراء الاختبار الإحصائى للفرض باستخدام تحليل (Two-Sample T-Test)، ولقد تبين عدم إمكانية رفض فرض العدم الاحصائى وبالتالى يجب رفض الفرض البديل، حيث تبين عدم وجود فرق جوهرى ذو دلالة احصائية بين متوسط قيم المتغير التابع NonAcc.EM وهو التدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة التشغيلية كمؤشر لإدارة الأرباح غير المحاسبية الناتجة عن أنشطة حقيقية، وذلك بين نفس المجموعتين من الشركات التى تم مراجعة القوائم المالية للمجموعة الأولى منها من جانب أحد المكاتب الكبرى، والثانية من جانب أحد المكاتب صغيرة الحجم. فكان مستوى المعنوية المشاهد P-value يعادل 188 .0 وهو أكبر من 0.05. [ملحق رقم (٥) /١] ، وبالتالى

يتم رفض فرض وجود اختلاف فى مستوى إدارة الأرباح الحقيقية المحسوبة بالتدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة التشغيلية، باختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة المشار إليه بمعلومية إجمالى عدد عملاء كل مكتب.

وبالتالى يخلص الباحث إلى أن اختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة بمعلومية اجمالى عدد عملاء لا ينعكس على اختلاف مستوى إدارة الأرباح الحقيقية بمعلومية مستوى التدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة التشغيلية. ويعتقد الباحث أن تلك النتيجة لا تتعارض مع دراسة كل من (Chi, et al., 2011; Burnett, et al., 2012; Andayani and Warsono, 2013; Shawn, et al., 2016; Muttakin, et al., 2017)، بأن إرتفاع مستوى جودة المراجعة الخارجية لا ينعكس على إنخفاض مستوى إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية.

٦-٤-٤-٢ نتائج اختبار الفرض الثانى

قام الباحث بتكوين مجموعتين من المشاهدات تختص بالشركات التى حدث بشأنها تدوير لمراقب الحسابات خلال الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨ حيث تم إعادة حساب مؤشر إدارة الأرباح المحاسبية، ومؤشر إدارة الأرباح الحقيقية لكل شركة قامت بتدوير المراجع للسنة السابقة مباشرة لعملية التدوير، وخلال السنة اللاحقة للتدوير التى هى بمثابة السنة الأولى لمراقب الحسابات الجديد. وبعد استبعاد الشركات ذات عمليات المراجعة المشتركة والشركات التى لا يتوافر لها بيانات كاملة عن الفترة محل الدراسة، تم رصد ٢٩ حالة تدوير لمراقب الحسابات كما هو موضح بالملحق(٣).

ولقد استهدف الفرض الثانى (ف٢) إختبار مدى وجود اختلاف معنوى ذو دلالة إحصائية فى مستوى إدارة الأرباح مع تدوير منشأة مراقب الحسابات، حيث تم صياغته على النحو التالى:
الفرض الرئيسى الثانى (ف ٢): يؤدى تدوير منشأة مراقب الحسابات إلى وجود إختلاف معنوى ذو دلالة إحصائية فى مستوى إدارة الأرباح.

ولقد اعتمد الباحث أيضاً على برنامج Minitab 18 باستخدام تحليل (Two-Sample T-Test) وذلك لاختبار مدى وجود اختلاف جوهرى بين قيم متوسط المشاهدات المتمثلة فى مؤشر إدارة الأرباح قبل وبعد تدوير منشأة مراقب الحسابات. وفى هذه الحالة يمكن صياغة الفروض الإحصائية على النحو التالى:

فرض العدم Null hypothesis: $-[\mu_1 - \mu_2 = 0]$، أى لا يوجد اختلاف بين قيم متوسطات المشاهدات. بمعنى عدم وجود اختلاف جوهرى فى مستوى مقياس إدارة الأرباح قبل تدوير منشأة مراقب الحسابات عنه بعد تدوير منشأة مراقب الحسابات.

الفرض البديل Alternative hypothesis: $-[\mu_1 - \mu_2 \neq 0]$، أى يوجد اختلاف بين متوسطين على الأقل، بمعنى وجود انعكاس لتدوير منشأة مراقب الحسابات على وجود اختلاف جوهرى فى مقياس إدارة الأرباح.

ولقد قام الباحث بتجزئة الفرض الثانى إلى فرضين فرعيين اعتمادا على التفرقة بين مقياسين لإدارة الأرباح تختص أحدهما بإدارة الأرباح المحاسبية من خلال التغير فى نسبة ميللر، والثانى يختص بإدارة الأرباح الحقيقية من خلال التدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة التشغيلية، ولذا تم صياغة الفرضين الفرعيين التاليين كى يختص كل منهما بكل نمط من أنماط إدارة الأرباح على النحو التالى:

الفرض الفرعى (ف٢/أ): يؤدى تدوير منشأة مراقب الحسابات إلى حدوث اختلاف معنوى ذو دلالة إحصائية فى مستوى إدارة الأرباح المحاسبية.

قام الباحث بإجراء اختبار مدى تبعية البيانات المستخدمة للتوزيع المعتدل Normality Test بتطبيق اختبار Anderson-darling كما هو مبين بالملحق رقم (٤)، وذلك لغرض التحقق من ملائمة إجراء الاختبار الإحصائى للفرض باستخدام تحليل (Two-Sample T-Test)، ولقد تبين عدم إمكانية رفض فرض العدم الاحصائى وبالتالى يجب رفض الفرض البديل، حيث تبين عدم وجود فرق جوهرى ذو دلالة احصائية بين متوسط قيم المتغير التابع Acc.EM وهو التغير المطلق فى نسبة ميللر كمؤشر لإدارة الأرباح المحاسبية، للشركات التى قامت بتدوير منشأة مراقب الحسابات، وذلك بين الفترة السابقة والفترة اللاحقة لعملية التدوير. فكان مستوى المعنوية المشاهد P-value يعادل 0.385 وهو أكبر من 0.05 [ملحق رقم (٥) /٢]، وبالتالى يتم رفض فرض وجود اختلاف فى مستوى إدارة الأرباح المحاسبية نتيجة عملية تدوير منشأة مراقب الحسابات.

الفرض الفرعى (ف٢/ب): يؤدى تدوير منشأة مراقب الحسابات إلى حدوث اختلاف معنوى ذو دلالة إحصائية فى مستوى إدارة الأرباح الحقيقية.

قام الباحث بإجراء اختبار مدى تبعية البيانات المستخدمة للتوزيع المعتدل Normality Test بتطبيق اختبار Anderson-darling كما هو مبين بالملحق رقم (٤)، وذلك لغرض التحقق من ملائمة إجراء الاختبار الإحصائى للفرض باستخدام تحليل (Two-Sample T-Test)، ولقد تبين

عدم إمكانية رفض فرض العدم الاحصائى وبالتالى يجب رفض الفرض البديل، حيث تبين عدم وجود فرق جوهرى ذو دلالة احصائية بين متوسط قيم المتغير التابع Non-Acc.EM وهو التدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة التشغيلية كمؤشر لإدارة الأرباح غير المحاسبية الناتجة عن أنشطة حقيقية، للشركات التى قامت بتدوير منشأة مراقب الحسابات، وذلك بين الفترة السابقة والفترة اللاحقة لعملية التدوير. فكان مستوى المعنوية المشاهد P-value يعادل 0.096 وهو أكبر من 0.05 [ملحق رقم (٥) /٣]، وبالتالى يتم رفض فرض وجود اختلاف فى مستوى إدارة الأرباح غير المحاسبية الناتجة عن أنشطة حقيقية نتيجة عملية تدوير منشأة مراقب الحسابات.

ويرى الباحث أن نتائج اختبار الفرض الثانى تخالف آراء الدراسات السابقة (Johnson, et al., 2002; Davidson, et al., 2006; Ho, et al., 2010; Nicolaescu, 2014; Dantas and Medeiros, 2015; Chi, et al., 2017; Quick and Schmidt, 2018; El Guindy and Basuony, 2018) التى أيدت أن أن طول فترة الارتباط بين المراجع وعميله يكسبه خبرة تمكنه من الحد من ممارسات إدارة الارباح التى قد تتبعها إدارة عميل المراجعة، بينما تحاول إدارة عميل المراجعة استغلال السنوات التعاقدية الأولى فى ممارسة إدارة الأرباح أو أن طول فترة الارتباط بين المراجع وعميله تفتح المجال لوجود علاقات ومصالح مشتركة بما يفقد المراجع جزءا من استقلاله بما يجعله يسمح ببعض الممارسات المحاسبية الهادفة إلى ادارة الأرباح، بينما يحاول المراجع بذل أقصى درجة من العناية المهنة خلال السنوات التعاقدية الأولى، بما ينعكس على الحد من مستوى إدارة الأرباح.

ويفسر الباحث تلك النتائج بأنها قد تكون ناتجة عن أن عمليات تدوير منشأة مراقب الحسابات من واقع ما هو مبين بالملحق رقم (٣) تتم بإحلال منشأة مراجعة محل منشأة مراجعة تناظرها على حد كبير من حيث الحجم. الأمر الذى انعكس على عدم وجود تأثير معنوى على اختلاف مستوى إدارة الأرباح سواء المحاسبية أو الحقيقية بين الفترتين السابقة واللاحقة لعملية التدوير.

٦-٥ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

إستهدف البحث دراسة واختبار مدى وجود اختلاف جوهرى بين الشركات فى مستوى ممارسة إدارة الأرباح بشقيها، الشق المحاسبي من خلال الاستحقاقات الاختيارية، والشق الحقيقى من خلال الأنشطة المؤثرة فى مستوى التدفق النقدى غير العادى من النشاط التشغيلى، وذلك باختلاف مقاييس جودة المراجعة الخارجية ذات الصلة بمراقب الحسابات، وتحديداً؛ حجم منشأة مراقب الحسابات من

ناحية، وتدوير منشأة مراقب الحسابات من ناحية أخرى. وخلص البحث فى شقه النظرى إلى أن الدراسات السابقة قد تباينت اتجاهاتها فيما يتعلق بمحددات جودة المراجعة بشكل عام، وفى أثرها على جودة الأرباح المحاسبية لعميل المراجعة بشكل خاص. حيث تبين من تحليل اتجاهات الدراسات السابقة وجود جدل مستمر حول تأثير حجم منشأة المحاسبة والمراجعة كأحد اهم محددات جودة المراجعة ذات الصلة بمراقب الحسابات، على جودة المعلومات المحاسبية لعميل المراجعة التى يمكن قياسها بمدى انخفاض مستوى ممارسة إدارة الأرباح سواء المحاسبية او من خلال الأنشطة الحقيقية. كما تبين للباحث أن الدراسات قد أيدت أن كبر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة يضمن إلى حد كبير توافر العديد من محددات جودة المراجعة الدركة ذات الصلة بمراقب الحسابات كالجدارة والتأهيل العلمى والعملى لأعضاء فريق المراجعة، التطبيق المنظم لإستراتيجية التخصص الصناعى، الاستقلالية من حيث تأثير الأهمية الاقتصادية النسبية لمقدار الأتعاب من كل عميل مراجعة. ولذا فلقد استقر الباحث على اختبار تأثير جودة المراجعة؛ بعد قياسها بحجم منشأة المحاسبة والمراجعة بمعلومية عدد العملاء لكل منشأة؛ على مستوى إدارة الأرباح لدى عميل المراجعة.

من جانب آخر فلقد تبين للباحث وجود جدل بين الدراسات السابقة التى تباينت اتجاهاتها بمحور آخر من محاور محددات جودة المراجعة ذات الصلة بمراقب الحسابات، والمتمثل فى طول الفترة الزمنية التعاقدية بين المراجع والعميل، فى مجال اختبار أثرها على إدارة الأرباح لدى عميل المراجعة. الأمر الذى دفع الباحث إلى اختبار الأثر المباشر لتدوير منشأة مراقب الحسابات على مستوى إدارة الأرباح المحاسبية أو من خلال الأنشطة الحقيقية.

كما خلص البحث فى شقه التطبيقى إلى وجود تأثير جوهرى على إختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة على مستوى إدارة الأرباح المحاسبية بين الشركات المصرية المقيدة بالبورصة، بينما لم يتبن وجود أى اختلاف جوهرى بين الشركات من حيث مستوى إدارة الأرباح اعتمادا على الأنشطة الحقيقية باختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة. كما تبين عدم وجود اختلاف جوهرى بين مستويات إدارة الأرباح سواء المحاسبية او من خلال الأنشطة الحقيقية لدى الشركات التى قامت بتدوير منشأة مراقب الحسابات، وذلك بين الفترتين السابقة واللاحقة لعملية تدوير المراجع. ولذا، فإن الباحث يوصى بما يلى: –

– اتخاذ الجهات المعنية بتنظيم وتطوير مهنة المراجعة بجمهورية مصر العربية للتدابير اللازمة لزيادة إدراك وإلمام مراقبى الحسابات بمفهوم إدارة الأرباح بشقيها المحاسبية والحقيقية. وكيفية

رصد وقياس كل منهما، وكيفية التمييز بين إدارة الأرباح العدائية الموجهة إنتهازياً من طرف إدارة عميل المراجعة، وذلك حتى يتسنى لمراقب الحسابات إتخاذ ما يلزم من إجراءات مهنية أثناء تنفيذ مهام المراجعة التى من شأنها تقديم الدليل الكاف على خلو القوائم المالية من المستوى الانتهازى على الأقل من إدارة الأرباح الذى قد يضر بمصالح المستثمرين بشكل خاص.

- تشجيع ممارسى المهنة فى مصر على تكوين منشآت المراجعة كبيرة الحجم من خلال عمليات الشراكة فيما بينهم سواء على المستوى المحلى فقط أو على المستوى الدولى، الأمر الذى يزيد من ترسيخ مفهوم الجودة لدى أعضاء فريق العمل، والذى يرفع من مستوى استقلالية المهنة بشكل عام وترفعها عن أى ضغوط تخص الأتعاب أو المنافسة على جذب العملاء بين أعضاء المهنة.
- إجراء المزيد من البحوث والدراسات الأكاديمية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة فى مجال الكشف عن أثر المزيد من محددات جودة المراجعة على جودة الرباح المحاسبية بإستخدام مقاييس ومؤشرات مختلفة لكل من تلك المتغيرات، للوصول إلى المزيد من النتائج التى تسهم فى تطوير الإرتقاء بمستوى مهنة المراجعة التى تهدف فى الأساس إلى إضفاء المصداقية لدى المستثمرين فى القوائم المالية بشكل عام وفى مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل خاص.
- يجب أن يكون لدى هيئة الرقابة المالية وإدارة البورصة المصرية قاعدة بيانات موثقة ومستمرة للشركات المقيدة بالبورصة تحتوى على بيانات هامة مثل ممارسات إدارة الأرباح، الغش، تدوير مراقب الحسابات، تصنيف منشآت المحاسبة والمراجعة وفقاً للحجم.

وأخيراً يعتقد الباحث بأهمية البحث محاسبياً مستقبلاً فى المجالات التالية:-

- أثر تخصص مراقب الحسابات صناعياً على مستوى ممارسات إدارة الأرباح.
- أثر مدخل المراجعة (فردية – مشتركة) على ممارسات إدارة الأرباح.
- أثر أداء مراقب الحسابات لخدمات بخلاف المراجعة لعميله على ممارسات إدارة الأرباح.
- أثر خضوع الشركات نظامياُ لمتطلبات المراجعة الثنائية على مستوى إدارة الأرباح.
- أثر تفعيل مراقبة الجودة على أعمال مراقب الحسابات على مستوى إدارة الأرباح.
- أثر إخضاع مراقب الحسابات للمساءلة القضائية عن أضرار أصحاب المصالح على مستوى إدارة الأرباح.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

أبو المكارم، وصفى عبد الفتاح، ١٩٩٧، " تسوية الأرباح خلال الفترات المحاسبية من منظور اقتصادى واخلاقى"، ***مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية***، جامعة الإسكندرية، المجلد ٣٤، العدد الأول.

الإبياري، هشام فاروق مصطفى، ٢٠١١، " أثر أتعاب المراجعة الخارجية Fees Audit على جودة أرباح Quality Earnings منشآت الأعمال دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية"، ***مجلة التجارة والتمويل – كلية التجارة جامعة طنطا***، العدد ٢، ص.ص ٨٩-١٥٤.

أحمد، سامح محمد رضا رياض، ٢٠١٢، "أثر جودة المراجعة فى جودة الأرباح: وانعكاسها على التوزيعات النقدية فى الشركات الصناعية المساهمة المصرية"، ***المجلة الاردنية فى إدارة الاعمال***، العدد الرابع، المجلد ٨، ص.ص ٧٣٦-٧٦١.

آل عباس، محمد بن عبد الله، ٢٠٠٨، "مدى تأثير اختيار منشأة المراجعة على إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية"، ***مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية – جامعة القصيم (السعودية)***، العدد الثانى، المجلد الأول، ص.ص ١٢٥-١٤٩.

باسودان، يوسف عبد الله، وخالد حسن المالكى، ٢٠١٦، " دور جودة المراجعة الخارجية فى الحد من عمليات إدارة الأرباح: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية"، ***مجلة التجارة والتمويل – كلية التجارة جامعة طنطا***، العدد الرابع، ص. ص ٢-٥٠.

حسن، سعيد محمد سعيد، ٢٠١١، " دور المراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية"، ***المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية***، العدد الرابع، ص.ص ٧٥-١٠٨.

الرزين، عبد الرحمن محمد، وأشرف محمد إبراهيم، ٢٠١٤، " دور التخصص الصناعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة ميدانية على شركات المساهمة السعودية، ***دورية الإدارة العامة***، المجلد ٥٤، العدد ٤، ص.ص ٦٦٩-٧٤٨.

رضوان، أحمد جمعة أحمد، ٢٠١٣، " أثر جودة المراجعة على أساليب إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية"، ***المجلة المصرية للدراسات التجارية***، العدد الثالث، مجلد ٣٧، ص.ص ٣٤٧-٤١٩.

السروجي، أيمن سعيد محمد محمود، وعلى ابراهيم طلبه، ٢٠١٦، " دور مراقب الحسابات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة الأرباح: دراسة ميدانية"، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، العدد الرابع، ص.ص ٣٧٣-٤١٢.

عيسى، سمير كامل محمد، ٢٠٠٨، " أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح – مع دراسة تطبيقية"، ***مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – كلية التجارة جامعة الإسكندرية***، العدد الثانى، المجلد ٤٥، ص.ص ١-٤٧.

متولي، أحمد زكي حسين، ٢٠٠٦، "نموذج مقترح لقياس العلاقة بين استراتيجية التخصص الصناعي للمراجع والعوامل المؤثرة في إدارة عملية المراجعة دراسة ميدانية – تطبيقية"، ***مجلة التجارة والتمويل – كلية التجارة جامعة طنطا***، العدد ١، ص.ص ١٦٣-٢٤٦.

محمد، عمر السر الحسن،٢٠١٤، " العلاقة بين العوامل المؤثرة على جودة المراجعة وممارسة سياسة إدارة الأرباح فى المصارف السودانية :دراسة ميدانية"، ***مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية – اليمن***، العدد ١٣- ١٤، ص.ص ٣٥-٧٦.

محمد، منى حلمي محمد، ٢٠١٣، " أثر استراتيجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على جودة أداء عملية المراجعة"، ***مجلة الفكر المحاسبى***، العدد الأول، المجلد ١٧، ص.ص ٤٠٩-٤٣٦.

مرسي، هبة سعيد السيد، ٢٠١٥، " أثر استخدام إستراتيجية التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على جودة المراجعة للحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة ميدانية، ***رسالة ماجستير منشورة بمجلة إدارة الأعمال*** (غير محكمة) **– *كلية التجارة جامعة قناة السويس***، العدد ١٤٩، ص.ص ٦٢-٧٢.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abughazaleh, N., V. O'Connell, and J. Princen, 2015, " Audit Quality, Auditor Size and Legal Environments", ***Quarterly Journal of Finance and Accounting***, Vol. 53, No. 3/4, PP. 39-65,67-78.

Alfraih, M. M., 2015, "The Role of Audit Quality In Firm Valuation Evidence From an Emerging Capital Market With a Joint Audit Requirement", ***International Journal of Law and Management***, Vol. 58 No. 5, PP. 575-598

Al-Rassas, A. H., and H. Kamardin, 2016, "Earnings Quality and Audit Attributes in High Concentrated Ownership Market", -***Corporate Governance***, Vol. 16, No. 2, PP. 377-399.

Alzoubi, E. S. S., 2016, "Audit Quality and Earnings Management: Evidence From Jordan", ***Journal of Applied Accounting Research,*** Vol. 17, No. 2, PP. 170-189.

Andayani, W., and S. Warsono, 2013, "Prospector-Defender Strategy, Auditor Industry Specialization, Earnings Management Through Real Activities, And Earnings Quality", ***Journal of Indonesian Economy and Business***, Vol. 28, No. 1, PP. 115-131,160.

Asthana, S., 2017, "Diversification By The Audit Offices In The US and Its Impact on Audit Quality", ***Review of Quantitative Finance and Accounting***, Vol. 48, No. 4, PP. 1003-1030.

Barghathi, Y., D. Collison, and L. Crawford, 2017, "Earnings Management and Audit Quality: Stakeholders' Perceptions",- ***Journal of Management & Governance***, PP. 1-31.

Barrainkua, I., and M. Espinosa-Pike, 2018, " The Influence of Auditors' Professionalism on Ethical Judgement: Differences Among Practitioners and Postgraduate Students", ***Revista de Contabilidad– Spanish Accounting Review***, Vol. 21, No. 2, PP.-176-187.

Bassiouny, S. W., M. M., Soliman, and A., Ragab, 2016, "The Impact of Firm Characteristics on Earnings Management: an Empirical Study on The Listed Firms in Egypt", ***The Business & Management Review***, Vol. 7, No. 2, PP. 91-101

Burnett, B. M., B. M. Cripe, and G. W. Martin, 2012, "Audit Quality and the Trade-Off between Accretive Stock Repurchases and Accrual-Based Earnings Management", ***The Accounting Review,*** Vol. 87, No. 6, PP. 1861-1884.

Campa, D., 2013, "Big 4 Fee Premium" and Audit Quality: Latest Evidence From UK Listed Companies", ***Managerial Auditing Journal***, Vol. 28, No. 8, PP. 680-707

Chen, K. Y., K.-L. Lin, J. Zhou, 2005, "Audit Quality and Earnings Management For Taiwan IPO Firms", ***Managerial Auditing Journal,*** Vol. 20, No. 1, PP. 86-104.

Chi, W., L. A. Myers, T. C. Omer, and H. Xie, 2017, "The Effects of Audit Partner Pre-Client and Client-Specific Experience on Audit Quality and on Perceptions of Audit Quality", ***Review of Accounting Studies***, Vol. 22, No. 1, PP. 361-391.

Chi, W., L. L., Lisic, and M. Pevzner, 2011, "Is Enhanced Audit Quality Associated with Greater Real Earnings Management?",- ***Accounting Horizons***, Vol. 25, No. 2, PP. 315-335.

Choi, J.-H., C. F. Kim, J.-B. Kim, and Y. Zang, May-2010, "Audit Office Size, Audit Quality, and Audit Pricing", ***Auditing: A Journal of Practice &Theory***, Vol. 29, No. 1, PP. 73-97.

Choi, J.-H., J.-B. Kim, and Y. Zang, 2010, " Do Abnormally High Audit Fees Impair Audit Quality?", Auditing: A Journal of Practice &Theory, Vol. 29, No. 2, PP. 115-140.

Dantas, J. A., and O. R. Medeiros, 2015, "Quality Determinants of Independent Audits of Banks", ***Revista Contabilidade & Finanças***, Vol. 26, No. 67, PP. 43-56

Davidson, W. N., P. Jiraporn, and P. DaDalt, 2006, "Causes and Consequences Of Audit Shopping: An Analysis Of Auditor Op-inions, Earnings Management, And Auditor Changes", **Quarterly Journal of Business and Economics**, Vol. 45, No. 1/2, PP. 69-87.

DeAngelo, L., 1981, "Auditor Size And Audit Quality", ***Journal of Accounting and Economics***, Vol. 3, No. 3, PP. 183-199.

DeFond, M.L., and J. R. Francis, 2005, "Audit Research After Sarbanes-Oxley", ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, Vol. 24, (Supplement), PP. 5-30.

El Guindy, M. N., and M. A K. Basuony, Fall 2018, "Audit Firm Tenure and Earnings Management: The Impact Of Changing Accounting Standards In Uk Firms", ***The Journal of Developing Areas***, Vol. 52, No. 4, PP. 167-181.

Eshleman, J. D., Y., Ke, and S., Li, 2018, "Customer-Base Concentration and Audit Pricing", ***Journal of Accounting and Finance***, Vol. 18, No. 4, PP. 56-79.

Fafatas, S.A., 2010, "Auditor Conservatism Following Audit Failures", ***Managerial Auditing Journal,*** Vol. 25, No. 7, PP. 639-658.

Fernando, G. D., and A. Thevaranjan, 2017, "Impact Of Audit Quality On The Components Of Executive Cash Compensation",- ***Journal of Centrum Cathedra***, Vol. 10, No. 1, PP. 49-62.

Francis, J., 2011, "A Framework For Understanding And Researching Audit Quality", ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, Vol. 30, No. 2, PP. 125-152.

Francis, J., and J. Krishnan, 1999, "Accounting Accruals And Auditor Reporting Conservatism", ***Contemporary Accounting Research***, Vol. 16, No.1, PP. 135-165.

Francis, J., and M. Yu, 2009, "The Effect Of Big 4 Office Size On Audit Quality", ***The Accounting Review***, Vol. 84, No. 5, PP. 1521-1552.

Francis, J., K. Reichelt, and D. Wang, 2005, "The Pricing Of National And City-Specific Reputations For Industry Expertise In The U.S. Audit Market", ***The Accounting Review***, Vol. 80, No.1, PP.113-136.

Ghosh, A, and D. Moon, 2005, "Auditor Tenure and Perceptions Of Audit Quality", ***The Accounting Review***, Vol. 80, No. 2, PP. 585-612.

Healy, P.M. and J.M. Wahlen, 1999, "A Review of the Earning Management Literature and its Implications for Standard Setting", ***Accounting Horizons***, pp. 365 - 383.

Hee, K. W., 2018, "Auditor Turnover And The Likelihood Of Future Accounting Litigation", ***Journal of Accounting and Finance***, Vol. 18, No. 2, PP. 155-174

Ho, J. L.-C., C.-S. Liu, and T. Schaefer, 2010, " Audit Tenure and Earnings Surprise Management", ***Review of Accounting & Finance***,Vol. 9, No. 2, (PP. 116-138.

Hu, D. 2015, "Audit Quality And Measurement: Towards A Comprehensive Understanding", ***Academy of Accounting and Financial Studies Journal***, Vol. 19, No. 1, PP. 209-222

Huang, T. C., J. R. Chiou, H. W. Huang, and J. R. Chen, 2015, "Lower Audit Fees For Women Audit Partners In Taiwan And Why", ***Asia Pacific Management Review***, Vol. 20, No. 4, PP. 219-233.

Hussainey, K., 2009, "The Impact of Audit Quality on Earnings Predictability", ***Managerial Auditing Journal***, Vol. 24, No. 4, PP. 340-351.

Isahak, M. S., Z. M. Sanusi, and , Z. Sulong, 2011, "External Agency Monitoring Mechanisms and Earnings Management for Improved Financial Reporting", ***International Journal of Business and Management Science***, Vol. 4, No. 2, PP. 129-145.

Jabbar, N. S., 2018, "The Role of Accounting Auditing in Activating the Control on Earnings Management and Identifying Its Reverse Effects: An Applied Study to A Sample of Iraqi Companies", ***Academy of Accounting and Financial Studies Journal***, Vol. 22,- No. 4, PP. 1-22.

Jaggi, B., S. Mitra, and M. Hossain, 2015, " Earnings Quality, Internal Control Weaknesses and Industry-Specialist Audits", -***Review of Quantitative Finance and Accounting***, Vol. 45, No. 1, PP. 1-32.

Johnson, V. E., I. K. Khurana, and J. K. Reynolds, " 2002, "Audit-Firm Tenure and The Quality Of Financial Reports", ***Contemporary Accounting Research***, Vol. 19, No. 4, PP. 637-660.

Jordan, C. E., S. J., Clark, and C. C., Hames, 2010, "The Impact of Audit Quality on Earnings Management to Achieve User Reference Points in EPS", ***Journal of Applied Business Research***, Vol. 26,- No. 1, PP. 19-30.

Kassem, R., 2018, "Exploring External Auditors' Perceptions of The Motivations Behind Management Fraud in Egypt - A Mixed Methods Approach", ***Managerial Auditing Journal***, Vol. 33,- No. 1, PP. 16-34.

Koh, K., S. Rajgopal, and S. Srinivasan, 2013, "Non-Audit Services And Financial Reporting Quality: Evidence From 1978 To 1980", ***Review of Accounting Studies***, Vol. 18, No. 1, PP. 1-33.

Kumar, K., and L., Lim, 2015, "Was Andersen's Audit Quality Lower Than Its Peers?: A Comparative Analysis of Audit Quality", ***Managerial Auditing Journal***, Vol. 30, No. 8/9, PP. 911-962.

Lakhal, N., 2015, "Corporate Disclosure, Ownership Structure and Earnings Management: The Case Of French-Listed Firms", ***Journal of Applied Business Research,*** Vol. 31, No. 4, PP. 1493-1504.

Li, X., and Y., Guo, 2018, "Abnormal Audit Fees and Earnings-Management Using Classification Shifting", ***Journal of Accounti-ng and Finance***, Vol. 18, No. 5, PP. 113-139.

Maijoor, S. J., and A. Vanstraelen, 2006," Earnings Management Within Europe: The Effects of Member State Audit Environment, Audit Firm

Quality and International Capital Markets", **Accounting and Business Research**, Vol. 36, No. 1, PP. 33-43,46-52.

Memis, M. U., and E. H. Cetenak, 2012, "Earnings Management, Audit Quality and Legal Environment: an International Comparison" , ***International Journal of Economics and Financial Issues*** ,Vol. 2, No. 4, PP. 460-469

Miller, J., 2009, "The Development of the Miller Ratio (MR): A Tool to Detect for the Possibility of Earnings Management (EM)", ***Journal of Business and Economic Research***, Vol. 9, No. 1, PP. 79- 90.

Montenegro, T. M., and F. A. Bras, 2015, "Audit Quality: Does Gender Composition Of Audit Firms Matter?", ***Spanish Journal of Finance and Accounting***, Vol. 44, No. 3, PP. 264-297.

Muttakin, M. B., A. Khan, and D. G. Mihret, 2017, "Business Group Affiliation, Earnings Management and Audit Quality: Evidence From Bangladesh", ***Managerial Auditing Journal***, Vol.- 32, No. 4/5, PP. 427-444.

Nicolaescu, E., 2014, "The Effects Of Audit Firm Rotation On Earnings Quality", ***Economics, Management and Financial Markets***, Vol. 9,No . 1, PP. 148-153.

Niskanen, J.,J. Karjalainen, M. Niskanen, and J. Karjalainen, 2011, "Auditor Gender and Corporate Earnings Management Behavior In Private Finnish Firms", ***Managerial Auditing Journal***,Vol. 26 , No. 9, PP. 778-793.

Park, B.-Jin., 2015, " Client Importance and Earnings Quality: An Analysis Of The Moderating Effect Of Managerial Incentives For Target Beating

Versus Auditors' Incentives to Avoid Reputational Losses and Litigation", ***Spanish Journal of Finance and Accounting*** , Vol. 44, No. 4, PP. 427-457.

Qi, B., B. Li, and G. Tian, 2015, "What Do We Know About The Variance of Audit Quality? an Empirical Study From The Perspective of Individual Auditor", ***Journal of Applied Business Researchn*** , Vol. 31, No. 1, PP. 71-88.

Quick, R., and F., Schmidt, 2018, "Do Audit Firm Rotation, Auditor Retention, and Joint Audits Matter? – an Experimental Investigation of Bank Directors' and Institutional Investors' Perceptions", ***Journal of Accounting Literature***, Vol. 41, PP. 1-21.

Rusmin, R., 2010, "Auditor Quality and Earnings Management: Singaporean Evidence", Managerial Auditing Journal, Vol. 25, No. 7, PP. 618-638.

Sharma, V. D., D. S. Sharma, and U. Ananthanarayanan, 2011, "Client Importance and Earnings Management: The Moderating Role of Audit Committees", ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, Vol. 30, No. 3, PP. 125-156.

Shawn, H., H. Lee, J. Jung, and S. Moon, 2016, "Relation Between Real Earnings Management And Audit Quality", ***Journal of Applied Business Research***, Vol. 32, No. 3, PP. 967-980.

Zgarni, I. and K. Halioui, 2016, "Audit Committee Effe-ctiveness, Audit Quality And Earnings Management: A Meta-Analysis", **International{ Journal{ of{{ Law and{ Management**, Vol. 58, No. 2, PP. 179-196.

ملحق (١)

بيان بعدد الشركات المكلف بمراجعة قوائمها المالية كل منشأة مراجعة سواء منفردة أو بالمشاركة مع منشأة مراجعة أخرى

مرتبة تنازليا لتحديد حجم منشأة المحاسبة والمراجعة بمعلومية عدد العملاء لعام ٢٠١٨

	أسم مراقب الحسابات	اجمالى عدد الشركات منفرد ومشترك	اجمالى عدد الشركات منفرد	اجمالى باستثناء البنوك والخدمات المالية	مشترك بإستثناء بنوك وخدمات مالية	منفرد بإستثناء بنوك وخدمات مالية
1	الجهاز المركزي للمحاسبات	40	23	38	15	23
2	حازم حسن - كي بي ام جي	33	25	20	2	18
3	المتضامنون للمحاسبة والمراجعة	24	14	15	5	10
4	مزارز - مصطفى شوقي وشركاءه	17	8	11	5	6
5	بيكر تيلى - وحيد عبد الغفار وشركاه	13	9	6	1	5
6	منصور وشركاه - برايس وثر هاوس كوبرز	12	8	9	1	8
7	مكتب عبد العزيز حجازي وشركاه - كرو هوروث	8	6	5	1	4
8	ديلويت - صالح وبرسوم وعبد العزيز	7	4	4	2	2
9	المعزاوي وشركاه	6	5	5	1	4
10	خالد وشركاه	6	3	2	0	2
11	مور ستيفينس إيجيبت محاسبون قانونيون ومستشارون	6	2	4	3	1
12	ار اس ام انترناشيونال- المحاسبون الفانونيون العرب مجدى حشيش وشركاه	5	3	4	2	2
13	جرجس إبراهيم عبد النور وشركاه	5	5	4	0	4
14	نبيل اسطنبولي أكرم اسطنبولي	5	4	3	0	3
15	نصر أبو العباس أحمد وشركاه	5	4	5	1	4

ملحق (١)

بيان بعدد الشركات المكلف بمراجعة قوائمها المالية كل منشأة مراجعة سواء منفردة أو بالمشاركة مع منشأة مراجعة أخرى

مرتبة تنازليا لتحديد حجم منشأة المحاسبة والمراجعة بمعلومية عدد العملاء لعام ٢٠١٨

	أسم مراقب الحسابات	اجمالى عدد الشركات منفرد ومشترك	اجمالى عدد الشركات منفرد	اجمالى باستثناء البنوك والخدمات المالية	مشترك بإستثناء بنوك وخدمات مالية	منفرد بإستثناء بنوك وخدمات مالية
16	هشام أحمد لبيب وشركاه - تياج	4	3	3	1	2
17	جرانت ثورنتون - مصر	3	2	3	1	2
18	رودل وشركاه - زروق وشركاه	3	2	3	1	2
19	شريف دبوس - راسل بيدفورد	3	3	3	0	3
20	عبد الوهاب كمال وشركاه	3	3	3	0	3
21	مكتب يوسف صلاح الدين ومحمود صلاح الدين	3	1	2	1	1
22	البنا للمحاسبة والمراجعة	2	1	3	1	1
23	أحمد سلطان وشركاه - بورا أوديت أنترناشونال	2	2	2	0	2
24	أيه جي إن إنترناشونال - محمد عادل ناصف وشركاه	2	2	2	0	2
25	بيت الخبرة الاستشاري	2	0	2	2	0
26	بيت الخبرة للمحاسبة والمراجعة خالد الغنام وشركاه	2	1	2	1	1
27	حسن بسيوني حسن البشة	2	1	1	0	1
28	حسن حمزة حامد النشرتي	2	2	2	0	2
29	عمرو الشعبيني	2	2	0	0	0
30	فتحي سعيد عبد السميع	2	1	2	1	1
31	كريستون انترناشيونال	2	2	2	0	2

ملحق (١)

بيان بعدد الشركات المكلف بمراجعة قوائمها المالية كل منشأة مراجعة سواء منفردة أو بالمشاركة مع منشأة مراجعة أخرى

مرتبة تنازليا لتحديد حجم منشأة المحاسبة والمراجعة بمعلومية عدد العملاء لعام ٢٠١٨

	أسم مراقب الحسابات	اجمالى عدد الشركات منفرد ومشترك	اجمالى عدد الشركات منفرد	اجمالى باستثناء البنوك والخدمات المالية	مشترك بإستثناء بنوك وخدمات مالية	منفرد بإستثناء بنوك وخدمات مالية
	- سامي يسي مرقص					
32	محمد متولى رضوان	2	0	1	1	0
33	مكتب عبد الرسول عبد الهادي عبد الرسول	2	2	2	0	2
34	مكتب علي مصطفى علي حزين	2	2	2	0	2
35	مكتب يوسف كامل وشركاه	2	2	1	0	1
36	اشرف عبد الغنى	1	1	1	0	1
37	الحسينى وشركاه	1	1	1	0	1
38	الدلجاوي وشركاه	1	1	1	0	1
39	المجموعة الاستشارية للمحاسبة	1	1	1	0	1
40	المحاسبون المتحدون	1	1	1	1	0
41	المحاسبون المصريون – محمد صلاح الدين عيسى أبو طبل	1	1	1	0	1
42	المحاسبون للاستشارات المالية والضريبية- عبد المنعم السيد	1	1	1	0	1
43	المكتب المتحد للمحاسبة والمراجعة	1	1	1	1	0
44	أحمد عبد الهادي الصاوي	1	1	1	0	1
45	أشرف لطفي حجازي	1	1	1	0	1
46	أودى كونسلت للمحاسبة والمراجعة والاستشارات الضريبية	1	1	1	0	1
47	بانل كير فورستر - راشد وبدر وشركاهم	1	1	1	0	1
48	برايس وتر هاوس	1	1	1	0	1

ملحق (١)

بيان بعدد الشركات المكلف بمراجعة قوائمها المالية كل منشأة مراجعة سواء منفردة أو بالمشاركة مع منشأة مراجعة أخرى

مرتبة تنازليا لتحديد حجم منشأة المحاسبة والمراجعة بمعلومية عدد العملاء لعام ٢٠١٨

	أسم مراقب الحسابات	اجمالى عدد الشركات منفرد ومشترك	اجمالى عدد الشركات منفرد	اجمالى باستثناء البنوك والخدمات المالية	مشترك بإستثناء بنوك وخدمات مالية	منفرد بإستثناء بنوك وخدمات مالية
	كـوبرز - عـز الـدين ودياب وشركاهم					
49	حسين حسين شحاتة	1	1	1	0	1
50	رافع البطران وشركاه	1	1	1	0	1
51	سماحه وشركاه	1	1	1	1	0
52	سيد محمد سليم حمدان	1	1	1	1	0
53	صفوت نور الدين	1	1	1	1	0
54	عبـاس الغريـاني محمـد رشيد الغريانى	1	1	1	1	0
55	عبـد العزيـز عبـد الـدايم وشركاه	1	1	1	0	1
56	عمرو وحيد بيومي	1	1	1	1	0
57	عنانى وشركاه	1	1	1	0	1
58	فاطمة أحمد مبارك	1	1	1	1	0
59	كامل مجدي صالح	1	1	1	0	1
60	ماجد شريف وشركاه	1	1	1	0	1
61	مالك وشركاه محاسبون قانونيون ومستشارون	1	1	1	0	1
62	محمد حسين وشركاه	1	1	1	1	0
63	محمد محمد إسماعيل	1	1	1	1	0
64	محمود سعيد عبد السلام	1	1	1	1	0
65	مكتـــب الشـــبراوى للمحاسبة والمراجعة	1	1	1	1	0
66	مكتب عاطف يحيى	1	1	1	0	1
67	منصور كمال الشبراوي	1	1	1	1	0
68	هشـام الأفنـدي - مكتـب كريستون - مصر	1	0	0	0	0
69	وديد رزق الله وشركاه	1	1	1	0	1
70	وصـفي فهمـي مـرقص	1	1	1	0	1

ملحق (١)

بيان بعدد الشركات المكلف بمراجعة قوائمها المالية كل منشأة مراجعة سواء منفردة أو بالمشاركة مع منشأة مراجعة أخرى

مرتبة تنازليا لتحديد حجم منشأة المحاسبة والمراجعة بمعلومية عدد العملاء لعام ٢٠١٨

	أسم مراقب الحسابات	اجمالى عدد الشركات منفرد ومشترك	اجمالى عدد الشركات منفرد	اجمالى باستثناء البنوك والخدمات المالية	مشترك بإستثناء بنوك وخدمات مالية	منفرد بإستثناء بنوك وخدمات مالية
	وشركاه					
71	يحيي عبد المنعم حسن	1	1	1	0	1

ملحق (٢)

بيان بأسماء الشركات التى تتعامل مع أحد مكاتب المراجعة الكبرى حسب الترتيب التنازلى لإجمالى اعداد عملاء كل مكتب عدا التى يراجعها الجهاز المركزى وباستثناء البنوك والمؤسسات المالية

	القطاع	اسم الشركة	منشأة المحاسبة والمراجعة	حالة التعيين
1	قطاع سياحة وترفيه	المصرية للمنتجعات السياحية	حازم حسن - كي بي ام جي	مستمر
2	قطاع اتصالات	اورنج	حازم حسن - كي بي ام جي	مستمر
3	قطاع اتصالات	المصرية للاتصالات	حازم حسن - كي بي ام جي	مستمر
4	قطاع اتصالات	أوراسكوم للاستثمار القابضة	حازم حسن - كي بي ام جي	مستمر
5	قطاع التشييد ومواد البناء	اكرو مصر	حازم حسن - كي بي ام جي	مستمر
6	قطاع التشييد ومواد البناء	الجوهرة	حازم حسن - كي بي ام جي	مستمر
7	قطاع التشييد ومواد البناء	ليسيكو	حازم حسن - كي بي ام جي	مستمر
8	قطاع العقارات	اوراسكوم للانشاء والصناعة	حازم حسن - كي بي ام جي	مستمر
9	قطاع العقارات	سوديك	حازم حسن - كي بي ام جي	مستمر
10	قطاع العقارات	المصريين للاسكان والتنمية والتعمير	حازم حسن - كي بي ام جي	مستمر
11	قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	جي بي اوتو	حازم حسن - كي بي ام جي	مستمر
12	قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	السويدي اليكتريك	حازم حسن - كي بي ام جي	مستمر
13	قطاع موارد أساسية	العز الدخيلة للصلب	حازم حسن - كي بي ام جي	مستمر
14	قطاع كيماويات	موبكو	حازم حسن - كي بي ام جي	مستمر

15	قطاع كيماويات	كفر الزيات للمبيدات والكيماويات	حازم حسن - كي بي ام جي	مستمر
16	قطاع كيماويات	المالية والصناعية المصرية	حازم حسن - كي بي ام جي	مستمر
17	قطاع اتصالات	راية لخدمات مراكز الاتصالات	المتضامنون للمحاسبة والمراجعة	مستمر
18	قطاع التشييد ومواد البناء	الإسكندرية للأسمنت	المتضامنون للمحاسبة والمراجعة	مستمر
19	قطاع التشييد ومواد البناء	اسمنت طرة	المتضامنون للمحاسبة والمراجعة	مستمر
20	قطاع التشييد ومواد البناء	السويس للاسمنت	المتضامنون للمحاسبة والمراجعة	مستمر
21	قطاع التشييد ومواد البناء	الجيزة العامة للمقاولات	المتضامنون للمحاسبة والمراجعة	مستمر
22	قطاع العقارات	إعمار مصر	المتضامنون للمحاسبة والمراجعة	مستمر
23	قطاع العقارات	بورتو جروب	المتضامنون للمحاسبة والمراجعة	مستمر
24	قطاع العقارات	زهراء المعادي	المتضامنون للمحاسبة والمراجعة	مستمر
25	قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	السويس للاكياس	المتضامنون للمحاسبة والمراجعة	مستمر
26	قطاع العقارات	القاهرة للاسكان	المتضامنون للمحاسبة والمراجعة	مستمر
27	قطاع التشييد ومواد البناء	الصعيد العامة للمقاولات	المتضامنون للمحاسبة والمراجعة	مستمر
28	قطاع التشييد ومواد البناء	جنوب الوادي للاسمنت	مزارز - مصطفى شوقي وشركاءه	مستمر
29	قطاع التشييد ومواد البناء	دلتا للإنشاء والتعمير	مزارز - مصطفى شوقي وشركاءه	مستمر
30	قطاع منتجات منزلية وشخصية	النيل لحليج الاقطان	مزارز - مصطفى شوقي وشركاءه	مستمر
31	قطاع موارد أساسية	الالومنيوم العربية	مزارز - مصطفى شوقي وشركاءه	مستمر
32	قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	إيجيترانس	مزارز - مصطفى شوقي وشركاءه	مستمر

تابع ملحق (٢)

بيان بأسماء الشركات التى تتعامل مع أحد مكاتب المراجعة الكبرى منفرداً حسب الترتيب التنازلى لإجمالى اعداد عملاء كل مكتب عدا التى يراجعها الجهاز المركزى وباستثناء البنوك والمؤسسات المالية

1	قطاع العقارات	شمال افريقيا للاستثمار العقارى	رودل وشركاه - زروق وشركاه	مستمر
2	قطاع كيماويات	سماد مصر	رودل وشركاه - زروق وشركاه	مستمر
3	قطاع منتجات منزلية وشخصية	الاسكندرية للغزل والنسيج	شريف دبوس - راسل بيدفورد	مسنمر
4	قطاع منتجات منزلية وشخصية	العربية لحليج الأقطان	شريف دبوس - راسل بيدفورد	مستمر
5	قطاع التشييد ومواد البناء	العربية للمحابس	عبد الوهاب كمال وشركاه	مستمر
6	قطاع أغذية ومشروبات	المنصورة للدواجن	احمد حتاتة	مستمر
7	قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	العربية للصناعات الهندسية	عبد الوهاب كمال وشركاه	مستمر
8	قطاع أغذية ومشروبات	القاهرة للزيوت والصابون	مكتب يوسف صلاح الدين ومحمود صلاح الدين	مستمر
9	قطاع العقارات	العالمية للاستثمار والتنمية	البنا للمحاسبة والمراجعة	مستمر
10	قطاع العقارات	الاستثمار العقاري العربي	أحمد سلطان وشركاه - يورا أوديت أنترناشونال	مستمر
11	قطاع أغذية ومشروبات	مجموعة اجواء للصناعات الغذائية - مصر	أحمد سلطان وشركاه - يورا أوديت أنترناشونال	مستمر
12	قطاع سياحة وترفيه	رمكو لانشاء القرى السياحية	أيه جي إن إنترناشونال - محمد عادل ناصف وشركاه	مستمر
13	قطاع التشييد ومواد البناء	العربية للخزف سيراميكا	أيه جي إن إنترناشونال - محمد عادل ناصف وشركاه	مستمر
14	قطاع رعاية صحية وادوية	اميكو ميديكال للصناعات الطبية	بيت الخبرة للمحاسبة والمراجعة خالد الغنام وشركاه	مستمر
15	قطاع العقارات	الخليجية الكندية للاستثمار العقاري العربي	حسن حمزة حامد النشرتي	مستمر
16	قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	العالمية للطباعة ومواد التعبئة والتغليف	حسن حمزة حامد النشرتي	مستمر
17	قطاع منتجات منزلية وشخصية	دايس للملابس الجاهزة	كريستون انترناشيونال - سامي يسي مرقص	مستمر
18	قطاع أغذية ومشروبات	النصر لتصنيع الحاصلات الزراعية	كريستون انترناشيونال - سامي يسي مرقص	مستمر
19	قطاع رعاية صحية وادوية	ريفا فارما	مكتب عبد الرسول عبد	مستمر

			الهادي عبد الرسول	
20	قطاع منتجات منزلية وشخصية	جولدن تكس للاصواف	مكتب يوسف كامل وشركاه	مستمر
21	قطاع العقارات	يوتوبيا للاستثمار العقاري والسياحي	اشرف عبد الغنى	مستمر
22	قطاع التشييد ومواد البناء	الحديثة للمواد العازلة	الحسينى وشركاه	مستمر
23	قطاع رعاية صحية وادوية	الاسكندرية للخدمات الطبية المركز الطبي الجديد	الدلجاوي وشركاه	مستمر
24	قطاع التشييد ومواد البناء	المصرية لتطوير صناعة البناء	أودى كونسلت للمحاسبة والمراجعة والاستشارات الضريبية	مستمر
25	قطاع أغذية ومشروبات	الشرقية الوطنية للامن الغذائي	بانل كير فورستر - راشد وبدر وشركاهم	مسنمر
26	قطاع العقارات	العبور للاستثمار العقارى	حسين حسين شحاتة	مستمر
27	قطاع سياحة وترفيه	الشمس بيراميدز	رافع البطران وشركاه	مستمر
28	قطاع العقارات	المصريين للاستثمار والتنمية العمرانية	عبد العزيز عبد الدايم وشركاه	مستمر
29	قطاع أغذية ومشروبات	الاسماعيلية مصر للدواجن	نصر أبو العباس أحمد وشركاه	مستمر
30	قطاع العقارات	الغربية الاسلامية للتنمية العمرانية	ماجد شريف وشركاه	مستمر
31	قطاع العقارات	العقارية للبنوك الوطنية للتنمية	وديد رزق الله وشركاه	مستمر
32	قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	دلتا للطباعة والتغليف	وصفي فهمي مرقص وشركاه	مستمر

ملحق (٣)

بيان بحالات دوران منِشأة مراقب الحسابات التى تم رصدها على مدار الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨

	القطاع	أسم الشركة	المراجع الجديد	سنة الدوران	المراجع السابق
1	قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	يونيباك	المتضامنون للمحاسبة والمراجعة	2015	محمد أحمد محمود ابو القاسم
2	قطاع رعاية صحية وادوية	العبوات الطبية	مزارز - مصطفى شوقي وشركاءه	2016	عنانى وشركاه
3	قطاع منتجات منزلية وشخصية	النصر للملابس والمنسوجات	بيكر تيلى - وحيد عبد الغفار وشركاه	2018	المتضامنون للمحاسبة والمراجعة

ملحق (٣)

بيان بحالات دوران منِشأة مراقب الحسابات التى تم رصدها على مدار الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨

4	قطاع كيماويات	فيركيم مصر للاسمدة والكيماويات	محمد مصطفى أحمد	2016	عنانى وشركاه
5	قطاع سياحة وترفيه	المصرية للمشروعات السياحية العالمية	منصور وشركاه - برايس وثر هاوس كوبرز	2018	حازم حسن - كي بي ام جي
6	قطاع العقارات	القاهرة للإستثمار والتنمية العقارية	على مصطفى حزين	2017	طارق القديم
7	قطاع أغذية ومشروبات	القاهرة للدواجن	منصور وشركاه - برايس وثر هاوس كوبرز	2018	حازم حسن - كي بي ام جي
8	قطاع التشييد ومواد البناء	العربية للأسمنت	ديلويت - صالح وبرسوم وعبد العزيز	2015	جرانت ثورنتون محمد هلال
9	قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	الماكو	المعزاوي وشركاه	2018	السقارى
10	قطاع سياحة وترفيه	مرسى مرسى علم	فتحى سعيد	2017	محمد متولى رضوان
11	قطاع رعاية صحية وادوية	الاتحاد الصيدلى	جرجس إبراهيم عبد النور وشركاه	2018	مدحت غالى والبرت إدوارد
12	قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	الاهرام للطباعة والتغليف	فتحى سعيد	2016	عنانى وشركاه
13	قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	الاهرام للطباعة والتغليف	عنانى وشركاه	2015	عباسى الغريانى
14	قطاع العقارات	المتحدة للاسكان	المتضامنون للمحاسبة والمراجعة	2017	محمد أحمد محمود ابو القاسم
15	قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	الكابلات الكهربائية المصرية	المتضامنون للمحاسبة والمراجعة	2015	محمد أحمد محمود ابو القاسم
16	سياحة	مرسى مرسى علم	محمد متولى رضوان	2016	عنانى وشركاه

تابع ملحق (٣)

بيان بحالات دوران منِشأة مراقب الحسابات التى تم رصدها على مدار الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨

	القطاع	أسم الشركة	المراجع الجديد	سنة الدوران	المراجع السابق
17	قطاع رعاية صحية وادوية	ايكمي	هشام أحمد لبيب وشركاه - تياج	2017	حازم عبدالتواب
18	قطاع موارد أساسية	البدر للبلاستيك	كريستون	2016	زكريا الصادق
19	قطاع موارد أساسية	الصخور العربية للصناعات البلاستيكية	هشام أحمد لبيب وشركاه - تياج	2017	يحيى عبد المنعم حسن
20	قطاع أغذية ومشروبات	آراب ديري-باندا	المتضامنون للمحاسبة والمراجعة	2015	حازم حسن - كي بي ام جي
21	قطاع العقارات	القاهرة للاستثمارات والتنمية	مكتب علي مصطفى علي حزين	2017	طارق القديم
22	قطاع أغذية ومشروبات	المصرية للدواجن	مكتب علي مصطفى علي حزين	2017	طارق القديم
23	قطاع أغذية ومشروبات	المصرية للدواجن	طارق القديم	2016	عنانى وشركاه
24	قطاع أغذية ومشروبات	الاسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية	نصر أبو العباس أحمد وشركاه	2015	جرجس ابراهيم
25	قطاع أغذية ومشروبات	نيوداب شمال الصعيد للتنمية والانتاج الزراعى	المحاسبون للاستشارات المالية والضريبية- عبد المنعم السيد	2016	عنانى وشركاه
26	قطاع موارد أساسية	العروبة للتجارة والتعدين والتوريدات	أحمد عبد الهادي الصاوي	2016	عنانى وشركاه
27	قطاع العقارات	العربية لاستصلاح الاراضي	أشرف لطفي حجازي	2018	مكتب نور
28	قطاع موارد أساسية	اسيك للتعدين	برايس وتر هاوس كوبرز - عز الدين وديان وشركاهم	2017	حازم حسن
29	قطاع سياحة وترفيه	سكاى لايت للتنمية السياحية	يحيي عبد المنعم حسن	2016	عنانى وشركاه

ملحق (٤)

نتائج اختبار مدى تبعية البيانات للتوزيع المعتدل Normality Test

الفرض الفرعى (ف ١ / أ):

Acc.EM for big auditor Co. بيانات مقياس إدارة الأرباح المحاسبية لعملاء المكاتب الكبيرة P-Value > 0.005	Acc.EM for Non-big auditor Co. بيانات مقياس إدارة الأرباح المحاسبية لعملاء المكاتب غير الكبيرة P-Value > 0.005
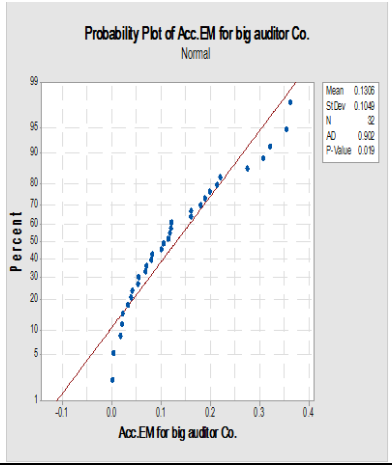	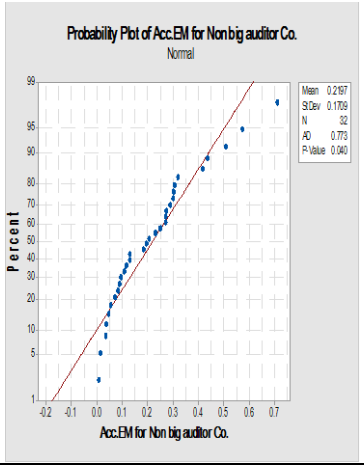

الفرض الفرعى (ف ١ / ب):

NonAcc.EM for big auditor Co. بيانات مقياس إدارة الأرباح غير المحاسبية المحاسبية لعملاء المكاتب الكبيرة P-Value > 0.005	NoAcc.EM for Non-big auditor Co. بيانات مقياس إدارة الأرباح غير المحاسبية لعملاء المكاتب غير الكبيرة P-Value > 0.005
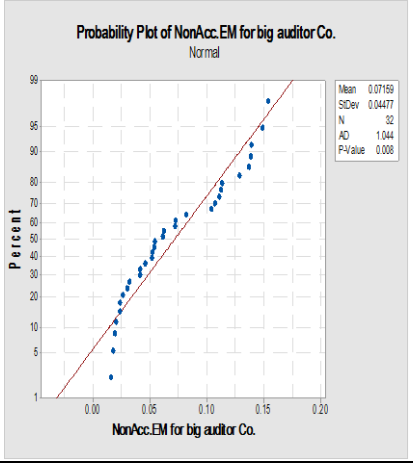	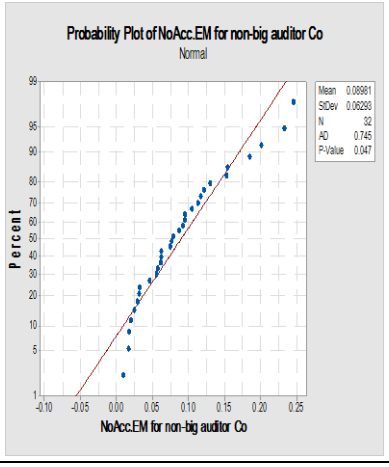

تابع ملحق (٤)

نتائج اختبار مدى تبعية البيانات للتوزيع المعتدل Normality Test

الفرض الفرعى (ف ٢ / أ):

Acc.EM Befor rotation بيانات مقياس إدارة الأرباح المحاسبية قبل تدوير منشأة مراقب الحسابات P-Value > 0.005	Acc.EM After rotation بيانات مقياس إدارة الأرباح المحاسبية بعد تدوير منشأة مراقب الحسابات P-Value > 0.005
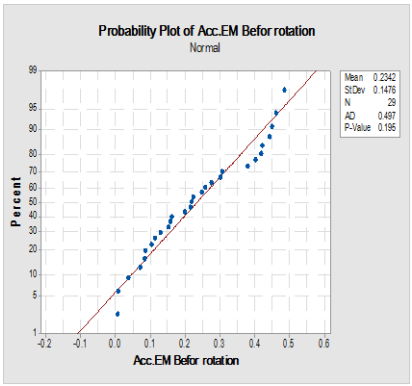	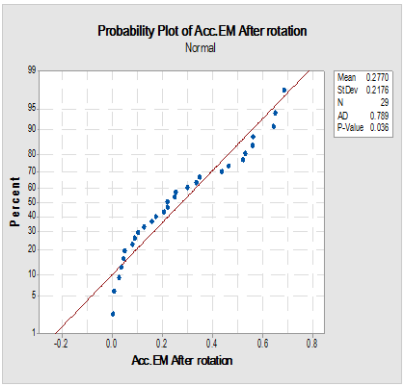

الفرض الفرعى (ف ٢ / ب):

Non-Acc.EM Befor rotation بيانات مقياس إدارة الأرباح غير المحاسبية قبل تدوير منشأة مراقب الحسابات P-Value > 0.005	Non-Acc.EM After rotation بيانات مقياس إدارة الأرباح غير المحاسبية بعد تدوير منشأة مراقب الحسابات P-Value > 0.005
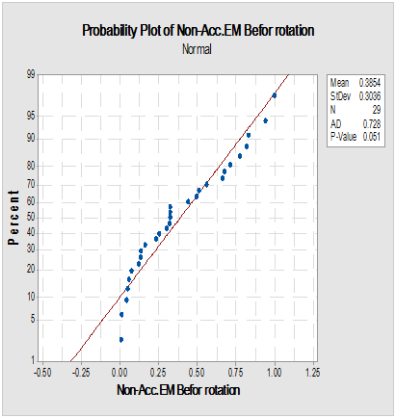	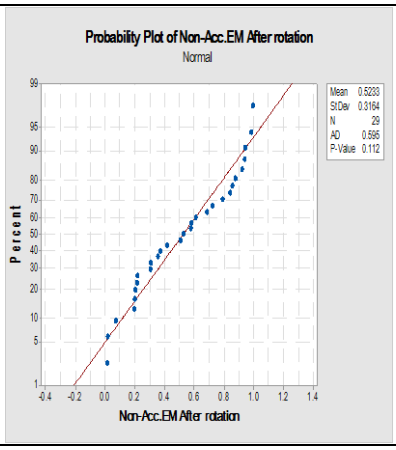

ملحق (٥)

ملحق (٥) /١

Two-Sample T-Test and CI: NonAcc.EM for big auditor ; NoAcc.EM for non-big auditor Co.

Method

μ_1: mean of NonAcc.EM for big auditor Co.

μ_2: mean of NoAcc.EM for non-big auditor Co

Difference: $\mu_1 - \mu_2$

Equal variances are not assumed for this analysis.

Descriptive Statistics

Sample	N	Mean	StDev	SE Mean
NonAcc.EM for big auditor Co.	32	0.0716	0.0448	0.0079
NoAcc.EM for non-big auditor Co	32	0.0898	0.0629	0.011

Estimation for Difference

Difference	95% CI for Difference
-0.0182	(-0.0456; 0.0091)

Test

Null hypothesis $H_0: \mu_1 - \mu_2 = 0$

Alternative hypothesis $H_1: \mu_1 - \mu_2 \neq 0$

T-Value	DF	P-Value
-1.33	55	0.188

ملحق (٥) /٢

Two-Sample T-Test and CI: Acc.EM Befor rotation; ... EM After rotation

Method

μ_1: mean of Acc.EM Befor rotation

μ_2: mean of Acc.EM After rotation

Difference: $\mu_1 - \mu_2$

Equal variances are not assumed for this analysis.

Descriptive Statistics

Sample	N	Mean	StDev	SE Mean
Acc.EM Befor rotation	29	0.234	0.148	0.027
Acc.EM After rotation	29	0.277	0.218	0.040

Estimation for Difference

Difference	95% CI for Difference
-0.0428	(-0.1410; 0.0553)

Test

Null hypothesis $H_0: \mu_1 - \mu_2 = 0$

Alternative hypothesis $H_1: \mu_1 - \mu_2 \neq 0$

T-Value	DF	P-Value
-0.88	49	0.385

تابع ملحق (٥)

ملحق (٥) /٣

Two-Sample T-Test and CI: Non-Acc.EM Befor rotation; Non-Acc.EM After rotation

Method

μ_1: mean of Non-Acc.EM Befor rotation

μ_2: mean of Non-Acc.EM After rotation

Difference: $\mu_1 - \mu_2$

Equal variances are not assumed for this analysis.

Descriptive Statistics

Sample	N	Mean	StDev	SE Mean
Non-Acc.EM Befor rotation	29	0.385	0.304	0.056
Non-Acc.EM After rotation	29	0.523	0.316	0.059

Estimation for Difference

Difference	95% CI for Difference
-0.1379	(-0.3011; 0.0252)

Test

Null hypothesis $H_0: \mu_1 - \mu_2 = 0$

Alternative hypothesis $H_1: \mu_1 - \mu_2 \neq 0$

T-Value	DF	P-Value
-1.69	55	0.096